شيعت إيران امس الاثنين العالم النووي محسن فخري زادة، الذي اغتيل الجمعة، مع استمرار توجيه الاتهام لإسرائيل بالوقوف وراء العملية والتوعد بالانتقام، في وقت كانت تل ابيب تسارع لتحذير مواطنيها ودبلوماسييها في الخارج، ولا سيما في الخليج، من عمليات انتقام قد تستهدفهم

إسرائيل تخشى انتقاماً في الخليج

إيران تتهم «الموساد» و«مجاهدي خلق» بالعملية وتتعهد بالرد

شيعت إيران العالم النووي امس بمشاركة عسكرية وسياسية (الأناضول)

طهران ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

في موازاة تعهد إيران بالانتقام للعالم النووي محسن فخري زادة، الذي اغتيل يوم الجمعة الماضي قرب العاصمة طهران، وتوجيهها أصابع الاتهام لإسرائيل ومنظمة «مجاهدي خلق» بالوقوف وراء العملية، كانت تل أبيب تستنفر لحماية مواطنيها في الخارج تحسباً لانتقام إيراني، وتحديداً في الخليج، بعدما كانت قد رفعت، منذ السبت، حالة التأهب في سفاراتها حول العالم. وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الاثنين أن وزارة الخارجية الإسرائيلية، طلبت امس من دبلوماسييها في الخارج إبداء «اليقظة»، في أعقاب اتهام إسرائيل بالمسؤولية عن اغتيال فخري زادة. وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة «معاريف» إن مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ألون اشوسبز، وجّه رسالة إلى الدبلوماسيين الإسرائيليين في العالم طالب فيها بالحفاظ على «سلامة وصحة جميع العاملين وعائلاتهم». وأضاف أن الرسالة طلبت من الدبلوماسيين «اليقظة خوفا من الأعمال الإرهابية ضد البعثات الإسرائيلية». وتابع أنه جاء في الرسالة «يجب الالتزام بأحكام الأمن، قدر الإمكان، ويجب الحفاظ على اليقظة بسبب أحداث نهاية الأسبوع».

في السياق، كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» أن «الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والإماراتية شكّلت هيئة تنسيق مشتركة لمواجهة خطر تعرّض الإسرائيليين الموجودين في الإمارات لعمليات انتقام إيرانية. ولفت المراسل العسكري للقناة نير دفوري إلى أن الهيئة الأمنية الإسرائيلية الإماراتية المشتركة تهدف إلى تأمين السياح الإسرائيليين الموجودين تحديداً في مدينتي دبي وأبوظبي. وأضاف أن تل أبيب حذرت رجال الأعمال والسياح الإسرائيليين الموجودين في الإمارات من مغبة التعرض لعمليات انتقامية يمكن أن تُقدم عليها إيران.

في غضون ذلك، كانت إيران تشيّع أمس فخري زادة بمشاركة عسكرية وسياسية، وسط تأكيد السلطات الإيرانية على «الرد الحتمي» على الحادث ومواصلة طريقه، مع توجيه أصابع الاتهام نحو الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ «الجريمة». وأقيمت مراسم التشييع في مقر وزارة الدفاع في طهران، بمشاركة رسمية وحضور محدود، في ظل الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا. وحضر المراسم التي أقيمت في باحة خارجية، مسؤولون عسكريون ومدنيون، من بينهم قائد الحرس الثوري حسين سلامي، وقائد «فيلق القدس» في الحرس اسماعيل قاآني، ورئيس منظمة الطاقة الذرية علي اكبر صالحي، ووزير الاستخبارات محمود علوي.

وفي كلمة له خلال مراسم التشييع، أكد وزير الدفاع الإيراني امير حاتمي، أن بلاده «لن تبقى أي اغتيال وعمل اجرامي من دون رد»، مؤكداً أن «أوامر قائد الثورة ستنفذ» في إشارة إلى تعليماته بضرورة الرد على الاغتيال. وخاطب الجهات المتورطة في اغتيال فخري زادة بالقول: «هل تصورتم أنه من خلال هذا العمل تنالون من عزيمتنا؟ شاهدتم كيف تكاتف الشعب وتعزّز انسجامنا». وأضاف أن «الأعداء وضعوا الخيار العسكري على الطاولة خلال 40 عاماً، لكنه اليوم أصبح تحت الطاولة»، كاشفاً عن اتخاذ الحكومة قراراً أول من أمس الأحد بزيادة موازنة قسم الأبحاث والتقنيات التابع لوزارة الدفاع ضعفين، وهو القسم الذي كان يترأسه فخري زادة. وفي تصريحات لقناة «الخبر» الإيرانية أثناء مراسم التشييع، عزا أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، مقتل العالم الإيراني إلى «تغيير أساليب الاغتيال وتعقيدها من قبل العدو»، قائلاً «منذ عشرين عاماً يسعى العدو إلى قتله». وأضاف أن «أجهزة الأمن الإيرانية كانت لديها توقعات حول المكان والزمان التقريبيين لاغتيال فخري زادة وتمت تقوية فريق الحماية له»، غير أنه أعرب في الوقت ذاته عن أسفه من «عدم إبداء الجدية اللازمة» في توفير الحماية له «ما أدى إلى نجاحهم هذه المرة». وأوضح شمخاني أن «عملية الاغتيال تمت من خلال معدات إلكترونية»، مؤكداً «عدم وجود أي شخص (مهاجم) في مشهد الاغتيال، لكن توصلنا إلى خيوط»، من دون الكشف عنها، متهماً منظمة «مجاهدي خلق» المعارضة بالضلوع في الحادث، مع التأكيد أن «العنصر المجرم في الاغتيال هو الكيان الصهيوني والموساد».

من جهته، دعا رئيس السلطة القضائية الإيرانية، إبراهيم رئيسي، الأجهزة الأمنية والاستخبارية إلى «اكتشاف شبكة النفوذ وتدميرها» داخل إيران، وفقاً لوكالة «إيسنا» الإيرانية. وأضاف أن «العقوبات والاغتيالات وجهان لعملة واحدة»، متهما «الدول المارقة التي دعت إيران لضبط النفس بعد الاغتيال» بـ«إعطاء الضوء الأخضر للإرهابيين» من خلال هذه الدعوة. وفي انتقاد مبطن للحكومة الإيرانية، قال رئيسي إن «الرهان على رفع العقوبات من خلال التفاوض أمر خاطئ»، مؤكداً أن «التجربة تثبت أنه يجب أن نكون أقوياء فقط في مواجهة العقوبات والاغتيالات».

أما المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، أبو الفضل عموئي، فقال إن «بصمات الكيان الصهيوني في عملية اغتيال فخري زادة مشهودة، إلا أنه نظرا لتعقيدها، قد تكون وكالات استخبارية أجنبية أخرى تورطت في تنفيذها»، حسب ما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا». في السياق، قالت قناة «برس تي في» الناطقة بالإنكليزية، إنه تم العثور على أسلحة «إسرائيلية الصنع» في مكان الاغتيال. ونقلت عن مصدر قوله إن «السلاح الذي انتشل من موقع العمل الإرهابي يحمل شعار ومواصفات الصناعة العسكرية الإسرائيلية».

في غضون ذلك، برزت مواقف العديد من الدول المنددة باغتيال فخري زادة، ودانت الإمارات «جريمة الاغتيال المشينة التي طاولت فخري زادة والتي من شأنها أن تقود إلى حالة من تأجيج الصراع في المنطقة»، داعية جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب انجراف المنطقة إلى مستويات جديدة من عدم الاستقرار وتهديد السلم».

كما أعربت وزارة الخارجية الكويتية عن إدانتها عملية الاغتيال، وأكدت في بيان «موقفها الثابت في رفض كافة أعمال العنف مهما كانت دوافعها ورفضها أيضا لكل ما من شأنه زيادة التوتر وتقويض الاستقرار في المنطقة».

من جهتها، أعربت الخارجية الروسية في بيان «عن القلق البالغ إزاء الطبيعة الاستفزازية لهذا العمل الإرهابي، والذي يهدف بوضوح إلى زعزعة استقرار الوضع وتأجيج احتمالات نشوب صراع بالمنطقة». ودعت «جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي خطوات قد تؤدي إلى تصعيد التوتر». كما دانت الصين الاغتيال، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشونينغ في مؤتمر صحافي إن على «جميع الأطراف بجب أن تعمل معا لتهدئة التوتر الإقليمي الحالي والحفاظ على السلام والاستقرار».

> قناة إيرانية: العثور على أسلحة إسرائيلية بمكان الاغتيال
>
> طلبت إسرائيل من دبلوماسييها في الخارج «اليقظة»

للحديث تتمة...

اليمن... خريطة التجويع الشامل

زكريا أحمد

تعلن أطراف النزاع اليمني أنها حريصة على دعم الجهود الأممية في إنجاح خريطة الحل السياسي الشامل وإنهاء الحرب لما فيه مصلحة الشعب، لكن الواقع المؤسف هو أن الجميع، من متحاربين داخليين، ووكلاء إقليميين، ووسطاء دوليين، قد اتفقوا على عملية تجويع شاملة للشعب اليمني الذي لا يعرفون حجم تعداده الحقيقي. لم يعد الأمر هذه المرة مجرد تحذيرات للاستعطاف والاستهلاك الإعلامي، فبعد الانهيار القياسي للريال اليمني، بوصوله إلى 875 أمام الدولار الواحد، مرتفعاً من 214 ريالاً قبل الحرب، باتت المجاعة تقرع أبواب اليمنيين بشكل حقيقي، مستفيدة من تسهيلات قدّمها الجميع بلا استثناء، الحكومة الشرعية، والتي يفترض أن تكون حريصة على حياة اليمنيين كافة، تركت حتى المدن الواقعة تحت سيطرتها للفصائل والمليشيات المسلحة، وحشدت قدراتها كافة في صحاري وجبال مدغل بمحافظة مأرب لمواجهة المدّ الإيراني، وفي شقرة بأبين، لمواجهة القوات الانفصالية، ولذلك أفسحت الطريق بشكل كامل للمجاعة وسماسرة العملة ليعبثوا بالبلاد.

في المقابل، جماعة الحوثيين، التي تحكم الكتلة السكانية الأكبر بالبلاد، من صنعاء إلى الحديدة، وتستخدمها للمتاجرة السياسية، تنهب الإيرادات شمالاً وغرباً، وتحرم الموظفين حتى من نصف راتب كل شهرين. من سوء حظ الشعب اليمني أنه وقع بين فكّي سلطات وأطراف انتهازية لا تفكر سوى في مصلحتها، حتى وإن امتدت الحرب إلى عقود عدة. لا أحد يكترث لما يحدث من كارثة اقتصادية ومجاعة ستزهق حياة ملايين البشر. طرف يتمسك بالمرجعيات الثلاث التي تضمن له الاستمرار في حكم بلد سيتحول إلى هياكل عظمية، وطرف لا هدف له سوى القيام بتعديل القوانين اليمنية المعمول بها منذ العام 1990 لتكريس حكمه الغاشم وخرافات التمكين الإلهي. حتى الأمم المتحدة، التي تكتفي بدق ناقوس الخطر، لم تفكر جدياً في إيجاد حلّ جذري للانهيار المالي الحاصل بين مصرفي عدن وصنعاء، وذلك باعتماد عملة موحدة وسعر صرف واحد، ينهي الانهيار الاقتصادي المخيف. لا يريد المواطن اليمني حالياً أكثر من تحييد الاقتصاد، وإذا ما عادت عبوة دقيق القمح إلى سعرها الطبيعي وأصبحت متاحة للفقراء كافة، فلا يهمه الاتفاق السياسي أو استمرار الحرب التي تكيّف معها، وإذا ما توفرت لقمة العيش لأولاده، فلتذهب جميع الأطراف وخريطة الحل الشامل إلى الجحيم.

شرق غرب

خلافات حول علانية زيارة نتنياهو إلى القاهرة

في الوقت الذي يرغب فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بشدة في الإعلان عن زيارته إلى مصر فإن القاهرة تعتبر أن إعلان الاتصالات والزيارات لن يكون مرحباً به شعبياً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما امتنعت مصر عن تأكيد أو نفي نبأ زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى القاهرة خلال أسابيع، للقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي كشفت عنه وسائل إعلام إسرائيلية، أكد مصدر دبلوماسي واسع الاطلاع في القاهرة، لـ«العربي الجديد»، أن الزيارة الوشيكة مجدولة منذ بضعة أسابيع، كاشفاً عن «وجود خلافات بشأنها بين السيسي ونتنياهو وأجهزتهما حول إمكانية إعلانها رسمياً». وأضاف المصدر أن الحملة الإعلامية المتصاعدة في مصر ضد الفنان المصري محمد رمضان، بسبب حضوره حفلاً في الإمارات مع مجموعة من الشخصيات والفنانين الإسرائيليين، كانت «دعوة من أجهزة سيادية مصرية»، استخدمت ردود الفعل الشعبية الغاضبة على رمضان، بهدف إيصال رسالة لدولة الاحتلال مفادها أن إعلان الاتصالات والزيارات بين الدولتين لن يكون مرحباً به على الصعيد الشعبي، أو على الأقل «ستكون له كلفة عالية»، على حد تعبير المصدر.

طابع مهم لإسرائيل

وذكر المصدر أن نتنياهو يرغب بشدة في إعلان الزيارة كخطوة جديدة في سلسلة التقارب الأخير بين الاحتلال والدول العربية. وعلى الرغم من أن التنسيق بين السيسي ونتنياهو ليس محل شك، وهو معلن ومتصاعد في العديد من المجالات، فإن الإعلان عن الزيارة سيحمل طابعاً رمزياً مهماً للإسرائيليين بعد سنوات من اللقاءات غير المعلنة، أو المعلنة خارج الحدود، ويرغب نتنياهو في استغلال ذلك إعلامياً لصالحه.

وعلى الرغم من الشراكة بين الحكومة المصرية ونظيرتها الإسرائيلية والمستثمرين الإسرائيليين في مشاريع مختلفة داخل مصر، وتعاون الطرفين المتنامي في مجال الطاقة ومنتدى شرق البحر المتوسط للغاز، فإن نتنياهو يطمح لإبرام مزيد من الاتفاقات الاقتصادية قريباً في مجالات تجمد فيها التعاون عقب ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، كالزراعة واستصلاح الأراضي، والصناعات الخفيفة والوسيطة، وتحسين سبل استغلال الموارد المائية.

> الإعلان عن الزيارة سيحمل طابعاً رمزياً مهماً للإسرائيليين

التركيز على الاقتصاد

وبحسب صحيفة «معاريف»، فإن المباحثات بين السيسي ونتنياهو ستركز على القضايا الاقتصادية، وسيعقبها لقاء بين وفود اقتصادية من البلدين. ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية القول إنه في أعقاب اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين، والتي ستركز بشكل أساسي على الاقتصاد، بدأت إسرائيل في العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر. وذكرت الصحيفة أن مسؤولين من البلدين يجرون حالياً محادثات قبل زيارة نتنياهو الرسمية للقاهرة في الأسابيع المقبلة. وعقد اللقاء المعلن الوحيد بين السيسي ونتنياهو في نيويورك عام 2017 خلال مشاركتهما في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وزار نتنياهو السيسي وقتها في مقر إقامته حيث كان علم مصر فقط وراءهما. وفي أغسطس/ آب 2018 نشرت الصحف العبرية أن نتنياهو سافر سراً إلى مصر في مايو/ أيار من العام ذاته، والتقى السيسي وتشاركا في مأدبة إفطار رمضانية بحضور مستشارين من الجانبين.

الحديد العزيز

وفي يوليو/تموز 2019 تعمد نتنياهو أن يعلن عن سابقة عقد «لقاءات» مع السيسي خلال حفل السفارة المصرية في تل أبيب بثورة 23 يوليو/تموز 1952، ووصفه بـ«الصديق العزيز». وقال: «في لقاءاتي معه فوجئت بحكمته وذكائه وشجاعته. السلام بين إسرائيل ومصر بمثابة حجر الزاوية للاستقرار». وقبل ذلك، في يوليو/تموز 2016، أوفد السيسي وزير خارجيته سامح شكري إلى القدس المحتلة للقاء نتنياهو، حيث اجتمع الاثنان لمدة طويلة وشاهدا معاً نهائي كاس الأمم الأوروبية. وفي الفترة بين توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، في إبريل/نيسان 2016، بما تضمنه من التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، وحتى إقرار الاتفاق بقرار جمهوري نشر رسمياً في أغسطس/آب 2017، جرت اتصالات ومكاتبات عديدة بين السيسي ونتنياهو للحصول على مباركة إسرائيلية للاتفاق. ووُثّق بعض هذه المكاتبات في الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وقت نشر القرار الجمهوري.

نتنياهو لا يؤيد الانتخابات المبكرة

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (الصورة)، أمس الإثنين، أن حزبه «الليكود» لن يصوت لصالح الانتخابات المبكرة، وسيتمسك بالوحدة الحكومية. وجاءت أقوال نتنياهو في لجنة برلمانية، عشية طرح المعارضة الإسرائيلية، مشروع قانون لحلّ الكنيست، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، سيتم التصويت عليه غداً الأربعاء. وقال نتنياهو، في كلمة بثتها محطات التلفزة الإسرائيلية، إن بقاء الحكومة الحالية «ضروري من أجل مواجهة كورونا، وتحسين الوضع الاقتصادي وتعزيز أمن إسرائيل، والتوقيع على مزيد من اتفاقيات التطبيع مع دول عربية». (الأناضول)

الخرطوم تعترف بزيارة الوفد الإسرائيلي

أكد المتحدث باسم مجلس السيادة الانتقالي السوداني محمد الفكي سليمان، مساء أول من أمس الاثنين، أن وفداً إسرائيلياً أجرى زيارة «ذات طابع فني عسكري» للخرطوم الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن محادثات التطبيع «متوقفة». ونقلت قناة «الحرة» عنه قوله إنه «لم نعلن عنها في وقتها، لأنها ليست زيارة كبيرة أو ذات طابع سياسي». (فرانس برس)

لقاء عباس ـ السيسي: علاقات عامة

التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة) نظيره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الاثنين، وبحثا مجمل التطورات على الساحة الفلسطينية. وأشاد عباس بما سماها «مواقف مصر ودورها في

دعم حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال». في المقابل، أكد السيسي استمرار بلاده «بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حتى نيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية». (العربي الجديد)

مصر: 20% انتخبوا في جولة الإعادة

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر، أمس الاثنين، النتائج الرسمية لجولة الإعادة في محافظات المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، مشيرة إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى 20,01 في المائة، مقارنة بنحو 28,6 في المائة في الجولة الأولى من المرحلة نفسها. (العربي الجديد)

اول رحلة إسرائيلية تجارية إلى دبي مهددة بالإلغاء

أفادت وسائل إعلام عبرية، أمس الاثنين، بأن أول رحلة لشركة «يسرائير» إلى دبي، التي كانت مقررة اليوم الثلاثاء، باتت مهددة بالإلغاء لعدم موافقة السعودية حتى اللحظة على استخدام أجوائها. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه «كان من المقرر أن تدخل شركة الطيران يسرائير التاريخ صباح الغد عبر إطلاق أول رحلة تجارية إسرائيلية إلى الإمارات». وأضافت أن السلطات السعودية لم تسمح للشركة الإسرائيلية بالمرور في مجالها الجوي من مطار بن غوريون في تل أبيب إلى دبي. (الأناضول)

التطبيع السوداني الإسرائيلي: مصر قلقة من التعاون العسكري

ترغب مصر في أن يشمل التطبيع بين السودان وإسرائيل جميع أوجه التعاون، إلا أنها قلقة من أن يكون الملف العسكري على رأسها، مع وجود مقترحات إسرائيلية لتحويل مصانع لإنتاج الأسلحة في السودان

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تمضي خطوات تطبيع العلاقات بين السودان ودولة الاحتلال الإسرائيلي قدماً تحت أنظار النظام المصري، برئاسة عبد الفتاح السيسي، وبمشاركته ممثلاً في جهاز المخابرات العامة الذي يتواصل وينسق بشكل دائم مع مجلس السيادة الانتقالي في الخرطوم حول القضايا المختلفة، ومنها التعاون مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وحكومة بنيامين نتنياهو.

لكن وعلى الرغم من ذلك، كشفت مصادر حكومية مصرية مطلعة على هذا الملف، لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة تحاول إمساك زمام المبادرة في هذه العلاقة، التي كانت قد دخلتها كطرف ثالث مسهل وميسر، بالتوازي مع دخول الإمارات في المسار نفسه، والقاهرة قلقة، وتحديداً القيادات العسكرية في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، من أخذ التطبيع بين السودان ودولة الاحتلال صبغة عسكرية خالصة، ربما تؤدي لاحقاً لتوتر في العلاقات الثنائية بين القاهرة والخرطوم، لا سيما مع استمرار الخلافات المعلقة بين البلدين على مثلث حلايب وشلاتين الحدودي المطل على البحر الأحمر. وقالت المصادر، عقب التصريحات التي أدلى بها عضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان عن الطبيعة العسكرية لزيارة وفد الاحتلال إلى الخرطوم الأسبوع الماضي، إن قطع أشواط في علاقة التطبيع، من خلال الملفات التي يمسك بزمامها، وعلى رأسها الملف العسكري، بينما باقي الملفات ذات الطبيعة الاقتصادية والتنموية التي تديرها الحكومة، وترغب مصر في تركيز جهود التطبيع عليها، ما زالت الحركة فيها متباطئة إلى حد بعيد، نتيجة خلافات بين الحكومة والمجلس الانتقالي من جهة، وعدم سيطرة بعض الوزراء على حقائبهم بالصورة الكافية حتى الآن.

وأشارت المصادر إلى أن مصر تحاول جاهدة من خلال اتصالاتها بالسودان وأجهزة الاحتلال توجيه دفة التطبيع إلى الملفات التنموية، التي يسهل للقاهرة الدخول فيها كشريك، أو بصورة لصيقة ومباشرة، مثل التعاون الزراعي والتكامل الكهربائي، فضلاً عن المشاريع التي سبق النقاش حولها في مجال الطاقة واستكشاف إمكانيات المناطق الاقتصادية بالبحر الأحمر. واستبعدت المصادر توقيع اتفاقات عسكرية بين البلدين في الفترة السابقة لتولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة. وأوضحت أن إدارة ترامب تركز الآن على تحقيق تقدم في ملف التطبيع بين السعودية ودولة الاحتلال، في ظل التباطؤ الذي أصاب هذا المسار عقب خسارة ترامب للانتخابات الأميركية، والرغبة البادية من الرياض تسعى بكل الطرق لمحاصرة مصر عسكرياً واستراتيجياً، ولا سيما من الاتجاه الجنوبي، على الرغم من التنسيق البادي والمتصاعد بين نتنياهو والسيسي.

وعن سبب القلق المبكر من التقارب العسكري بين البلدين المطبعين حديثاً، قالت المصادر إن هذا أمر طبيعي نظراً لهرولة مجلس السيادة الانتقالي، الركن الأول والأساسي في السلطة الحالية في السودان، لمحاولة قطع أشواط في علاقة التطبيع، من خلال الملفات التي يمسك بزمامها، وعلى رأسها الملف العسكري، بينما باقي الملفات ذات الطبيعة الاقتصادية والتنموية التي تديرها الحكومة، وترغب مصر في تركيز جهود التطبيع عليها، ما زالت الحركة فيها متباطئة إلى حد بعيد، نتيجة خلافات بين الحكومة والمجلس الانتقالي من جهة، وعدم سيطرة بعض الوزراء على حقائبهم بالصورة الكافية حتى الآن.

وأشارت المصادر إلى أن مصر تحاول جاهدة من خلال اتصالاتها بالسودان وأجهزة الاحتلال توجيه دفة التطبيع إلى الملفات التنموية، التي يسهل للقاهرة الدخول فيها كشريك، أو بصورة لصيقة ومباشرة، مثل التعاون الزراعي والتكامل الكهربائي، فضلاً عن المشاريع التي سبق النقاش حولها في مجال الطاقة واستكشاف إمكانيات المناطق الاقتصادية بالبحر الأحمر. واستبعدت المصادر توقيع اتفاقات عسكرية بين البلدين في الفترة السابقة لتولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة. وأوضحت أن إدارة ترامب تركز الآن على تحقيق تقدم في ملف التطبيع بين السعودية ودولة الاحتلال، في ظل التباطؤ الذي أصاب هذا المسار عقب خسارة ترامب للانتخابات الأميركية، والرغبة البادية من الرياض في تأجيل اتخاذ هذه الخطوة إلى عهد بايدن. وكانت مصادر دبلوماسية مصرية وخليجية قد قالت، لـ«العربي الجديد»، في أغسطس/ آب الماضي، إن «السيسي يبذل جهوداً أخرى للإسراع بإدخال السودان دائرة الدول العربية المطبعة، كجزء من التخطيط الأميركي الجديد للمنطقة، مغرياً الخرطوم بانهمار المساعدات المالية واللوجيستية عليها من الولايات المتحدة وأوروبا ودول خليجية»، وإن إقامة علاقات طبيعية، خاصة على الصعيد الاقتصادي بين السودان ودولة الاحتلال، سيكون حجر زاوية لتأسيس سوق كبيرة للطاقة في منطقة البحر الأحمر، بشراكة مع مصر والسعودية، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات الشركات القريبة من إسرائيل، ورغبتها في دخول المنطقة والاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة، وتكامل الجهود السودانية مع المشاريع المقترحة بين مصر والسعودية ودولة الاحتلال في مجال إنتاج وإسالة الغاز الطبيعي. وأضافت المصادر أن الدخول في شراكة مربحة للدول الأربع في هذا المجال هو البديل الوحيد لاندلاع مشاكل بينها جميعاً على الثروات المتوقع اكتشافها في مناطق البحر الأحمر ومسارات تصدير الإنتاج.

وأوضحت المصادر أن دولة الاحتلال والإدارة الأميركية والشركات المقربة منهما، مثل «ديلبك» و«نوبل»، تروج خلال المحادثات الممتدة مع المسؤولين المصريين، ممثلين بجهاز المخابرات العامة، والمسؤولين حالياً عن ملف الطاقة، لفكرة أن دخول السودان في علاقات طبيعية مع إسرائيل سيمهد الطريق، ليس فقط لتعظيم الاستفادة من الحقول المختلفة التي ستكتشف في المياه المصرية والسعودية والسودانية على حد سواء، بل إن ذلك سيساهم أيضاً في تجميد الصراع على مثلث حلايب وشلاتين، أو الحد من آثاره السلبية على المدى القريب. وذكرت المصادر أن الاتصالات بين مصر ودولة الاحتلال في هذا الصدد لا تقتصر على طرح أفكار محدودة، أو مشاريع مؤقتة تتضمن بعض الحقول، ولكنها تتفق على ضرورة تحويل حوض البحر الأحمر إلى مصدر للطاقة، وليس فقط معبراً مهماً لها، عن طريق قناة السويس ومضيق باب المندب، وأن تتكامل هذه الرؤية بشكل أساسي مع أنشطة منتدى شرق البحر المتوسط للغاز، الذي تنخرط فيه الدولتان مع قبرص واليونان بمشاركة إيطالية وفرنسية وأميركية.

ومنذ يومين، قال رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان، في حوار مع صحيفة «الشروق» المصرية: «إن الجهود السودانية مع المشاريع المقترحة بين مصر والسعودية ودولة الاحتلال في مجال إنتاج وإسالة الغاز الطبيعي. وأضاف المصادر أن الدخول في شراكة مربحة للدول الأربع في هذا المجال هو البديل الوحيد لاندلاع مشاكل بينها جميعاً على الثروات المتوقع اكتشافها في مناطق البحر الأحمر ومسارات تصدير الإنتاج.

وأوضحت المصادر أن دولة الاحتلال والإدارة الأميركية والشركات المقربة منهما، مثل «ديلبك» و«نوبل»، تروج خلال المحادثات الممتدة مع المسؤولين المصريين، ممثلين بجهاز المخابرات العامة، والمسؤولين حالياً عن ملف الطاقة، لفكرة أن دخول السودان في علاقات طبيعية مع إسرائيل سيمهد الطريق، ليس فقط لتعظيم الاستفادة من الحقول المختلفة التي ستكتشف في المياه المصرية والسعودية والسودانية على حد سواء، بل إن ذلك سيساهم أيضاً في تجميد الصراع على مثلث حلايب وشلاتين، أو الحد من آثاره السلبية على المدى القريب. وذكرت المصادر أن الاتصالات بين مصر ودولة الاحتلال في هذا الصدد لا تقتصر على طرح أفكار محدودة، أو مشاريع مؤقتة تتضمن بعض الحقول، ولكنها تتفق على ضرورة تحويل حوض البحر الأحمر إلى مصدر للطاقة، وليس فقط معبراً مهماً لها، عن طريق قناة السويس ومضيق باب المندب، وأن تتكامل هذه الرؤية بشكل أساسي مع أنشطة منتدى شرق البحر المتوسط للغاز، الذي تنخرط فيه الدولتان مع قبرص واليونان بمشاركة إيطالية وفرنسية وأميركية.

ومنذ يومين، قال رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان، في حوار مع صحيفة «الشروق» المصرية: «إن الجهود السودانية مع المشاريع المقترحة بين مصر والسعودية ودولة الاحتلال في مجال إنتاج وإسالة الغاز الطبيعي. وأضافت المصادر أن الدخول في شراكة مربحة للدول الأربع في هذا المجال هو البديل الوحيد لاندلاع مشاكل بينها جميعاً على الثروات المتوقع اكتشافها في مناطق البحر الأحمر ومسارات تصدير الإنتاج.

وأوضحت المصادر أن دولة الاحتلال والإدارة الأميركية والشركات المقربة منهما، مثل «ديلبك» و«نوبل»، تروج خلال المحادثات الممتدة مع المسؤولين المصريين، ممثلين بجهاز المخابرات العامة، والمسؤولين حالياً عن ملف الطاقة، لفكرة أن دخول السودان في علاقات طبيعية مع إسرائيل سيمهد الطريق، ليس فقط لتعظيم الاستفادة من الحقول المختلفة التي ستكتشف في المياه المصرية والسعودية والسودانية على حد سواء، بل إن ذلك سيساهم أيضاً في تجميد الصراع على مثلث حلايب وشلاتين، أو الحد من آثاره السلبية على المدى القريب. وذكرت المصادر أن الاتصالات بين مصر ودولة الاحتلال في هذا الصدد لا تقتصر على طرح أفكار محدودة، أو مشاريع مؤقتة تتضمن بعض الحقول، ولكنها تتفق على ضرورة تحويل حوض البحر الأحمر إلى مصدر للطاقة، وليس فقط معبراً مهماً لها، عن طريق قناة السويس ومضيق باب المندب، وأن تتكامل هذه الرؤية بشكل أساسي مع أنشطة منتدى شرق البحر المتوسط للغاز، الذي تنخرط فيه الدولتان مع قبرص واليونان بمشاركة إيطالية وفرنسية وأميركية.

مصر تفضل حصر التطبيع السوداني بالجانب الاقتصادي (الشرق الشاذلي/فرانس برس)

مطمع للسعودية والإمارات

يمثل السودان مطمعاً للسعودية والإمارات ودولة الاحتلال، بسبب احتياجاته المتزايدة للمساعدات في كل المجالات لإعادة تأهيل المرافق والخدمات والسدود، ولا سيما في المجالات الزراعية والإنتاج الحيواني، بعد إنشاء سد النهضة الأثيوبي، الذي سينعكس بالإيجاب على قدرات السودان الزراعية، وسيمكنه من وضع خطة مستدامة لري الأراضي طوال العام، إذا تحقق التكامل بين أكبر سد في القارة الافريقية والسدود السودانية المحلية.

الحدث

رفض المتظاهرون الانسحاب من ساحة الحبوبي (اسعد النيازي/فرانس برس)

لم تنجح خلية الأزمة الحكومية في إقناع متظاهري مدينة الناصرية بمحافظة ذي قار العراقية بإنهاء اعتصامهم، لا بل إنّ هؤلاء عادوا أخيراً إلى ساحة الحبوبي ونصبوا خياماً جديدة بدل تلك التي أحرقها مناصرو زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر

متظاهرو الناصرية

عودة إلى الساحة ولا تفاوض لإنهاء الاعتصام

انتقادات للحكومة

قالت النائبة آلا طالباني، في تغريدة على «تويتر»: «عندما صوتنا لمنح الثقة للحكومة الحالية، كان حصر السلاح أول شرط الزمت به نفسها». وأضافت: «لكن ما حصل ويحصل في الناصرية يؤكد أن الحكومة لم تكن صادقة بادعائها بأنها قطعت شوطاً بحصر السلاح أو استعادة هيبة الدولة».

بغداد ـ **محمد علي**

أنهت خلية الأزمة الحكومية التي شكّلها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الأسبوع الماضي، لقاءاتها في مدينة الناصرية، العاصمة المحلية لمحافظة ذي قار، جنوبي البلاد، من دون أي نتائج تذكر باستثناء نشر لواءين من قوات الجيش والشرطة الاتحادية في مركز المدينة، بعد إعلان اللجان التنسيقية في ساحة الحبوبي، مركز الاعتصامات الرئيسي في ذي قار، رفضها التفاوض مع الحكومة على رفع خيم الاعتصام، في تأكيد جديد على أنّ حكومة الكاظمي ضغطت لإنهاء اعتصام واحتجاجات الناصرية، أسوة بما حدث في بغداد والبصرة الشهر الماضي، من دون التطرق إلى المتورطين بقتل المتظاهرين يوم الجمعة الماضي. وأجرت اللجنة التي تتألف من مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي ورئيس جهاز الأمن الوطني الفريق أول الركن عبد الغني الأسدي، وقائد عمليات سومر للجيش العراقي اللواء الركن عماد مجهول، وممثل قيادة العمليات المشتركة اللواء سعد نعيم، لقاءات عدة في ذي قار، أبرزها مع حكومة المحافظة المحلية، ومجلس شيوخ ووجهاء وأعيان ذي قار، ورجال دين، بينهم ممثل المرجع الديني علي السيستاني، فضلاً عن قيادات أمنية مختلفة، قبل أن تجري لقاءات مع ممثلين عن الناشطين في المدينة.

وعقب اللقاء، أصدرت لجنة التنسيقيات في المحافظة بياناً حمل نقاطاً عدة، كانت أبرزها المطالبة «بحماية مداخل ساحة الحبوبي مع التمسك بعدم المفاوضة بشأن رفع الخيم، وأن المتظاهرين حصراً من يقرر في هذا الخصوص»، إضافة إلى «محاسبة من تسبب بأحداث يوم الجمعة الماضي»، في إشارة إلى اتباع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر. كما طالبت اللجنة بإقالة الحكومة المحلية وعلى رأسها المحافظ لتقصيرها الواضح في الأداء، ولا سيما في ما يتعلق بالملف الأمني والخدمي، والكشف عن مصير الناشط المختطف سجاد العراقي، الذي مضى نحو 3 أشهر على اختطافه من قبل مليشيا مسلحة في المحافظة.

كما تضمّن البيان طلباً جديداً هو إبعاد «الأحزاب كافة عن المؤسسات الأمنية وإعادة النظر في بعض الرتب في الأماكن الأمنية الحساسة»، فضلاً عن «إسقاط التهم الكيدية عن المتظاهرين السلميين وإخراج المعتقلين الذين لفقت ضدهم دعاوى كيدية». وبحسب البيان، فإن المتظاهرين أكدوا أيضاً على المطالب السابقة العامة للعراق كله، وهي «تثبيت موعد الانتخابات المبكرة استناداً للمادة (64) من الدستور، وشمول الشهداء من المتظاهرين والجرحى بكافة امتيازات وحقوق الشهداء، وتعديل قانون الأحزاب والتصويت عليه وإرساله إلى البرلمان».

ميدانياً، توزعت قوات الجيش والشرطة الآتية من بغداد في مدينة الناصرية، وتحديداً في مناطق الزيتون والنصر وأحياء الوحدة والإسكان والشموخ والشارع العام المؤدي لمبنى المحافظة، بينما فرضت على ساحة الحبوبي ثلاثة أطواق أمنية وتم وضع نقاط مراقبة.

وبحسب ناشطين اثنين تحدثا لـ«العربي الجديد»، فقد أعاد المتظاهرون نصب 7 خيام جديدة لغاية الآن بدلاً من تلك التي تم إحراقها من قبل أتباع الصدر يوم الجمعة الماضي، كما وصلت إلى الساحة تبرعات من قبل مواطنين متعاطفين ومؤيدين للمتظاهرين لشراء خيم أخرى. كذلك، شوهدت عملية بناء لغرف من «البلوك»، يقول ناشطون إنها تحميهم من رشقات الرصاص والبرد أيضاً، في تأكيد آخر منهم على أنهم مصرون على البقاء وعدم الانسحاب من الساحة.

وعن تفاصيل اللقاء الذي جمع الناشطين بالوفد الحكومي، قال الناشط علي اللامي، لـ«العربي الجديد»، إنهم ناقشوا نقاطاً عدة «باستثناء الانسحاب من الساحة أو تعليق الاعتصام الذي جاء الوفد من أجله، فقد تم رفض مناقشة الموضوع معهم كونه أمراً مستحيلاً». وأضاف أنّ «الحديث عن وجود أزمة في المدينة هو خبث من الحكومة والأحزاب، ولم يكن هناك شيء يذكر قبل مهاجمة أنصار الصدر للمتظاهرين وإراقة دمائهم في الساحة. لذا على الحكومة أن تترك المتظاهرين والمعتصمين يمارسون حقهم بالتظاهر والاحتجاج، وإذا أرادت أن تحترم نفسها فعليها أن تلاحق من قتل الشبان يوم الجمعة الماضي ونكب أمهاتهم».

ورأى أنّ وجود الأطواق الأمنية حول الساحة «إجراء ممتاز لنا كمتظاهرين، وفي الوقت نفسه يشير بوضوح إلى الجهة المتورطة في الهجوم»، في إشارة إلى أن الحكومة تعرف من المسؤول عن الهجوم على الساحة. وتساءل اللامي عن «سبب الإعلان عن كل لقاءات الوفد الحكومي في المدينة باستثناء تلك التي جرت مع الشخصيات الصدرية التي تم اللقاء بها بشكل غير معلن».

ولم يصدر عن خلية الأزمة الحكومية أي بيان أو تصريح رسمي، باستثناء ما جاء على لسان رئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، الذي قال في ختام لقائه مع المتظاهرين والناشطين الذين يمثلون مدناً عدة بمحافظة ذي قار، إنّ «صوتكم وصل لأعلى السلطات، وهي متفهمة لمطالبكم وتعمل على حلها بأقرب وقت»، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء العراقية. ودعا الأسدي إلى «الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يعكر الأمن والاستقرار في الناصرية»، مشدداً على «أهمية الحديث بلغة مشتركة للوصول إلى حلول مرضية». في السياق، قال عضو الحزب الشيوعي العراقي حسام الصفار، لـ«العربي الجديد»، إن «الوفد الحكومي أدرك أنّ الضغط أو محاولة استفزاز المتظاهرين ليست في صالح الحكومة، ولا عموم الوضع في مدن الجنوب التي تغلي بسبب الفقر والبطالة وسوء الخدمات وتفشي كورونا»، مضيفاً أنّ «فرض الأطواق العسكرية يأتي بسبب التخوف من أنّ الصدريين سيهاجمون مرة أخرى المتظاهرين بأي وقت».

ورأى الصفار أنّ الكاظمي «لا يريد خسارة مقتدى الصدر كطرف قريب منه، على عكس باقي القوى كتحالف الفتح ودولة القانون، لذا تجنّب الإشارة إلى مقتلة الناصرية يوم الجمعة الماضي، التي نفذها الصدريون»، مضيفاً أنه «من المتوقع أن تبقى الحكومة تماطل وتلف وتدور في موضوع التحقيق بجريمة الجمعة الدامية بالناصرية على غرار جرائم أخرى ارتكبت وعجزت عن تقديم مرتكبيها للقضاء على الرغم من معرفتها المسبقة بهم». وأكد أنّ «نجاح الحراك الحالي في تنشيط باقي ساحات الاحتجاج في الجنوب والوسط العراقي وارد جداً، في حال حصول أي هجوم آخر على متظاهري الناصرية، لذا من المرجح أن تحاول حكومة الكاظمي إقناع الصدر بالعدول عن استعداء المتظاهرين، بعد فشلها في فض الاعتصام والتظاهر في ساحة الحبوبي».

فرضت على ساحة الحبوبي أطواق أمنية ووضعت نقاط مراقبة

أعاد المتظاهرون نصب 7 خيام جديدة بدل تلك التي تم إحراقها

تقرير

صواريخ المقاومة الفلسطينية التجريبية: تجهيز للمواجهة ورسائل سياسية

لا تزال المقاومة الفلسطينية في غزة تعزز قدراتها العسكرية، وهو ما تؤكده التجارب المتتالية لصواريخ جديدة يتم إطلاقها باتجاه البحر

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يسمع الفلسطينيون القريبون من ساحل بحر قطاع غزة على نحو شبه يومي أصوات صواريخ تجريبية جديدة تطلقها قوى المقاومة الفلسطينية تجهيزاً للمواجهة المحتملة مع الاحتلال الإسرائيلي ولتوجيه رسائل جديدة. وتطلق المقاومة بشكل شبه دوري هذه الصواريخ تجاه البحر، لا سيما «كتائب القسام» الذراع العسكرية لحركة «حماس» التي تعتبر الفصيل الأكبر في غزة، من دون أن تعلن وقوفها وراء عمليات الإطلاق. وترصد إسرائيل، بدورها، إطلاق الصواريخ من القطاع وتسمح بالنشر عبر وسائل إعلامها المختلفة عن رصد جيشها تجارب صاروخية تجاه البحر، وتكتفي بالإشارة إلى مسؤولية «حماس» عن ذلك.

وذكر المراسل العسكري لموقع «والاه» الإسرائيلي، أمير بحبوط، أخيراً، أنّ الذراع العسكرية لحركة «حماس» ما زالت يعزز قدراتها الصاروخية عبر إجراء التجارب. إذ رُصد خلال عام 2018 إطلاق 224 صاروخاً تجريبياً تجاه البحر، وفي عام 2019 أطلق 143 صاروخاً، أما في العام الحالي، ومنذ بدايته وحتى مطلع نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فقد رصدت إسرائيل إطلاق 160 صاروخاً. من جهته، ادعى وزير حرب الاحتلال الأسبق أفيغدور ليبرمان، هو الآخر يوم الخميس الماضي، أنّ حركة «حماس» تصنع في غزة صواريخ «كروز» بالإضافة إلى قذائف عنقودية، وتقوم بتجربتها عبر إطلاقها تجاه البحر، في الوقت الذي التزمت فيه «حماس» وذراعها العسكرية الصمت.

فلسطينياً، يحظى إطلاق الصواريخ التجريبية بمتابعة ورصد خصوصاً من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الذين يوثقون عمليات الإطلاق القريبة منهم ويرصدون أعدادها وطبيعة الأصوات الناجمة عنها ومقارنتها بأخرى.

وتختلف الصواريخ المطلقة تجاه البحر من ناحية المسافة والقدرة التدميرية، وهو ما يظهر من طبيعة الأصوات الناجمة عن عمليات الإطلاق، فضلاً عن بعض التفاصيل التي تسرب عبر وسائل إعلامية مقربة من الأذرع العسكرية في غزة.

وخلال السنوات الأخيرة التي أعقبت الحرب على غزة عام 2014، كشفت المقاومة عن صواريخ عدة جديدة بمدى وقدرات تدميرية مختلفة، استخدمت خلال جولات التصعيد عامي 2018 و2019 وأحدث بعضها تدميراً مغايراً للصواريخ التي كانت خلال الحروب السابقة. ولا يقتصر الأمر على إطلاق الصواريخ لفحص حجم المسافة التي تصل إليها، إذ تُنوّع لفحص مدى تطور المنصات التي يطلق من خلالها الصاروخ من أجل إعطائه فاعلية أقوى وقدرة على تحقيق الهدف بشكل أفضل. في السياق، يقول الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف، إنّ الهدف الرئيس لإطلاق هذه الصواريخ والقذائف هو فحص طبيعتها وحجم الإمكانات والمسافة التي تقطعها عند إنتاج كميات منها لاستخدامها في الميدان. ويوضح الصواف في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «كتائب القسام» هي أكثر الأذرع إجراءً للتجارب العسكرية، وهي تهدف في بعض الأحيان لإيصال رسائل للقاعدة الشعبية في غزة وطمأنتها وزيادة التفاف الجمهور الفلسطيني حول مشروع المقاومة. ويرى أنّ عمليات الإطلاق للصواريخ المختلفة من القطاع خصوصاً من قبل حركة «حماس» إلى جانب فصائل فلسطينية أخرى، هي جزء من مهمة الإعداد والتجهيز للمواجهة المقبلة مع الاحتلال الإسرائيلي. في الوقت ذاته، يعتقد الصواف أنّ التصريحات الأخيرة لليبرمان وغيره من المسؤولين العسكريين عن طبيعة الصواريخ التي تطلق من غزة، تندرج في إطار الدعاية الانتخابية والتحريض على القطاع، بالإضافة إلى إثبات فشل الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع المقاومة في غزة.

وتزداد وتيرة التجارب الصاروخية من غزة خلال فترات التوتر على حدود القطاع، أو عند تنصل الاحتلال من تنفيذ التفاهمات التي جرى التوصل إليها بوساطات عدة كان أبرزها الوسيط القطري.

من جهته، يرى المختص في الشأن الإسرائيلي، حاتم أبو زايدة، أنّ هذه الصواريخ التجريبية ذات دلالة سياسية واضحة بالإضافة لدلالاتها العسكرية، إذ تسعى من خلالها المقاومة للتأكيد على جاهزيتها ورفضها لتدهور الأوضاع المعيشية في غزة. ويلفت أبو زايدة في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ هناك اختلافاً نوعياً وواضحاً في الصواريخ، يتمثل في وصولها إلى مسافات أكبر وإصابتها الأهداف بدقة أفضل مما كانت عليه حينما بدأت صناعتها محلياً خلال انتفاضة الأقصى عام 2000.

ووفق أبو زايدة، فإنه على الرغم من توظيف ليبرمان تصريحاته الأخيرة ضدّ نتنياهو، إلا أنّ طبيعة المنصب الذي شغله كوزير سابق للحرب واطلاعه على تقارير سرية، يؤكد أن تصريحاته تعكس وجود قدرات نوعية لدى المقاومة تخفيها من أجل المواجهة المقبلة.

تختلف الصواريخ المطلقة من ناحية المسافة وقدرة التدمير

«كتائب القسام» الأكثر إجراءً للتجارب العسكرية (علي جاد الله/الأناضول)

خاص

تسعى قوى عربية على رأسها السعودية والإمارات، بالإضافة لمصر، لإعادة ترتيب المعارضة السورية بما يتناسب مع الرؤية المضادة للتوجه التركي، فضلاً عن تحركات لإعادة النظام للجامعة العربية

خلط الأوراق السورية

مساع عربية لإعادة هيكلة المعارضة

عماد كركص

في حين يكتنف الغموض موقف الإدارة الأميركية المقبلة برئاسة جو بايدن حول تعاملها مع الملف السوري، ورؤيتها لصيغ الحل الرامية إلى إنهاء الصراع المتواصل منذ تسعة أعوام، يبدو أن قوى إقليمية ودولية تسعى إلى استباق أي خطوات أميركية جديدة وإحداث تغييرات جذرية في المشهد السياسي في سورية. إذ يجري الحديث عن إمكانية تشكيل جسم سياسي للمعارضة بشكل جديد بعيداً عن رؤية «الائتلاف الوطني» المعارض المقرب من تركيا، برعاية وترتيب عربي تقوده السعودية والإمارات. وتشير معلومات إلى أنّ السعودية، وفي طريق الإعداد لهذا الجسم، قد تلجأ إلى إعادة ترتيب صفوف الهيئة العليا للمفاوضات، التابعة للمعارضة، لتكون بعيدة عن التأثير التركي. ولا تبتعد عن ذلك تحركات عربية تستهدف إعادة نظام بشار الأسد إلى جامعة الدول العربية، الأمر الذي لا يزال يلاقي رفضاً من بعض الدول العربية، في حين تطالب دول أخرى بتكريسه واقعاً، لكن بحذر، كون المعارضة الأميركية والغربية لهذه الخطوة ستظلّ قائمة، في حال لم يسجل الملف السوري تقدماً نحو الحل، بناء على المرجعيات الدولية والقرار الأممي 2254.

وفي سياق المحاولات لإعادة ترتيب المعارضة السورية بما يناسب الرؤية العربية المضادة للتوجه التركي، كشفت مصادر سورية معارضة تقيم في أوروبا لـ«العربي الجديد»، أنّ السعودية والإمارات تسعيان حالياً إلى عقد مؤتمر جديد في الرياض لإعادة هيكلة «الهيئة العليا للمفاوضات» السورية، والتي تضم معارضين من أجسام سياسية مختلفة، منها «الائتلاف الوطني» ومنصتا القاهرة وموسكو وهيئة التنسيق المعارضة في دمشق. والهدف من هذا المسعى، بحسب المصادر، كسر الهيمنة التركية على الهيئة من خلال وجود عناصر الائتلاف الأكثر تمثيلاً داخلها، بالإضافة إلى بعض المستقلين المقربين من أنقرة. علماً أنّ الخارجية السعودية قد رعت في نهاية العام الماضي اجتماعاً لمعارضين سوريين في الرياض، خلص إلى إعادة انتخاب قائمة الممثلين في الهيئة من ثمانية أعضاء، واعتُبرت تلك الخطوة أنها محاولة سعودية للهيمنة على قرار الهيئة من خلال قائمة المستقلين، وإحداث توازن في القرار داخل جسم الهيئة. كذلك أشار مصدر سياسي معارض من دمشق، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ جهوداً حالية تسعى إلى جمع قوى سياسية ومستقلين بهدف التلاقي واستخلاص الأفكار لإعادة إطلاق مسار سياسي جديد لحل الأزمة السورية. ورجح المصدر أن يكون مكان انعقاد اجتماع تلك القوى والشخصيات في القاهرة. في حين تشير المعطيات حول هذا التحرك إلى أن الجانب المصري يسعى إلى إعادة هيكلة وتفعيل «منصة القاهرة» السورية المعارضة التي يبرز منها الممثل السوري جمال سليمان، وذلك لتكون هذه المنصة مستعدة للانخراط بإعادة هيكلة «هيئة التفاوض» ضمن المساعي السعودية - الإماراتية. وفي سياق التطورات نفسها، أعلن المعارض السوري خالد المحاميد، المقرب من الإمارات وروسيا، أنه «حان الوقت ليظهر جسم جديد يعبّر عن طموح وآلام السوريين بعيداً عن الأجندات الدولية والإقليمية، ويستعيد القرار السوري ويدفع بالحل السياسي وفق القرارات الأممية». وكشف المحاميد، خلال لقاء صحافي أخيراً، أنّ تحركات عربية تجري لدعم هذا المنحى وآخرها الاجتماع الرباعي الذي عقدته كل من السعودية والأردن والإمارات ومصر أخيراً، منوهاً كذلك إلى أنّ «هناك تأطيراً واجتماعات واجتهادات لإخراج جسم وطني له شعبية في الداخل السوري، وراغب بتنفيذ الحل السياسي». وأشار المحاميد إلى أنّ القوى المنخرطة بتشكيل هذا الجسم ستسعى للتواصل مع القوى القادرة على المساعدة في تطبيق القرار الأممي 2254 وبيان «جنيف 1»، موضحاً أنّ هذين المرجعين مطالب وأجندة للجسم الجديد. وأكد على دور فاعل ضمن الجسم للمرأة السورية والشباب، الذين دفعوا أكبر الأثمان في الحرب. وألمح المحاميد إلى أنه «إذا فشل المجتمعون في جنيف في الوصول إلى صيغة دستور جديد للبلاد وتجنب المماطلة، فإنه لا بد من وجود جسم سياسي جديد يقود جهود الحل بعيداً عن أجندات الفاعلين، متهماً الطرفين (النظام والمعارضة) بتعطيل جهود الحل، ولا سيما في مسار اللجنة الدستورية».

يأتي ذلك بعد أيام من اجتماع سعودي إماراتي أردني مصري، عُقد على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية للدول الأربع، وأعلنت الخارجية المصرية في بيان أنه «بحث تطورات الأزمة السورية وسبل تسويتها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254 بما يحفظ وحدة سورية وسلامة أراضيها». وأضافت أنه «تم خلال اللقاء بحث تعزيز الجهود المشتركة لصون عروبة سورية ومقدرات الشعب السوري».

وفي حين تنتظر الجزائر عقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الدوري والمؤجل على أراضيها، فإنّ الاحتمالات رجحت بأن يكون الاجتماع الدبلوماسي الرباعي قد تطرق إلى مسألة إمكانية إعادة نظام بشار الأسد لشغل مقعد سورية في الجامعة العربية بدفع إماراتي، بعد التقارب الملحوظ بين دمشق وأبوظبي أخيراً. وهذا ما تؤيده دول أخرى كالعراق والجزائر وتونس ولبنان والبحرين بالإضافة إلى الإمارات، في حين ترفض دول أخرى هذه العودة. غير أن بعض الدول تتخذ موقفاً وسطياً مرتبطاً بعواقب تأييد عودة النظام للجامعة العربية في ظل المعارضة الأميركية والغربية والدولية لذلك. مسألة عودة النظام للجامعة العربية تطرّق لها الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط في وقت سابق من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حين أشار إلى أن هناك دولاً لا تزال تعارض عودة النظام ليشغل مقعد سورية في الجامعة، وأن هذه المسألة لا تحظى بالتوافق المطلوب داخل الأخيرة. وكان أبو الغيط قد أشار بداية العام الماضي إلى شرط واحد أمام عودة النظام إلى الجامعة، محدداً إياه بقطع العلاقات مع إيران.

وفي ظلّ هذه التطورات، تتخذ روسيا موقف المتفرج، مع ما يبدو من رضا عن التحركات العربية البعيدة عن الرؤية الأميركية والتركية حيال الملف السوري وتعقيداته، بانتظار ما ستخلص إليه مجمل هذه التحركات. في حين لم يخرج عن المعارضة ولا حتى عن أنقرة موقف واضح حيال التطورات الأخيرة، ولعل المعارضة ممثلة بـ«الائتلاف الوطني» تنتظر مباشرة الإدارة الأميركية الجديدة مهامها الشهر المقبل، ليكون لها الكلمة الفصل في الملف السوري.

سعي إماراتي سعودي لإعادة هيكلة «الهيئة العليا للمفاوضات»

الجانب المصري يسعى لإعادة هيكلة «منصة القاهرة» وتفعيلها

خلال اجتماع للمعارضة السورية في الرياض عام 2017 (رمضان تورغوت/الأناضول)

متابعة

خلافات تؤجل المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية

أُعلن أمس الاثنين عن تأجيل المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية حتى إشعار آخر، بعد الخلافات التي برزت في الجولات الأخيرة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

أُعلن أمس الاثنين، عن تأجيل الجولة الخامسة من مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين وفدي لبنان والاحتلال الإسرائيلي التي كانت مقرّرة غداً الأربعاء، في مقرّ قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) في الناقورة، جنوبي لبنان. وكشف مصدر في قيادة الجيش اللبناني لـ«العربي الجديد»، أنّ الجهة اللبنانية تبلّغت تأجيل الموعد لكنها لم تتبلغ بالتاريخ البديل الذي سيُحدّد للجولة المقبلة. وأضاف أنه تمّ استبدال الجولة بلقاءٍ سيُعقَد بين الجانب اللبناني والوسيط الأميركي جون ديروشر الذي يصل هذا الأسبوع إلى لبنان، وقد يعقد لقاء مماثل بين الأميركي والإسرائيلي.

ونبّه إلى أن التشاور الأميركي . اللبناني سيتمحور حول ملف ترسيم الحدود ونقاط الاختلاف، تحديداً تلك التي برزت في الجولات الماضية، واتساع الهوّة في مواقف الطرفين لناحية الخطوط ومساحات التفاوض.

مع العلم أن لبنان يخوض مفاوضات تقنية وغير مباشرة مع إسرائيل، بدأت في 14 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، واستكملت في 28 و29 أكتوبر الماضيين، وعقدت الجولة الرابعة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وجاء إعلان التأجيل بعد اتهام وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس في 20 نوفمبر الماضي، لبنان بأنّه «غيّر موقفه بشأن حدوده البحرية مع إسرائيل سبع مرات»، محذراً من احتمال أن تصل المحادثات إلى «طريق مسدود». وذكر في تغريدة أن «من يريد الازدهار في منطقتنا ويسعى إلى تنمية الموارد الطبيعية بأمان، عليه أن يلتزم مبدأ الاستقرار وتسوية الخلاف على أساس ما أودعته إسرائيل ولبنان لدى الأمم المتحدة». واعتبر أن رئيس الجمهورية ميشال عون لا يعلم حقيقة ما يجري في المفاوضات، داعياً إلى لقاءات مباشرة في أي دولة أوروبية.

لكن الرئاسة اللبنانية نفت الاتهام الإسرائيلي، مؤكدة أنّ موقف بيروت «ثابت» من مسألة الترسيم. وتتعلق المفاوضات أساساً بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومتراً مربعاً، بناء على خريطة أرسلت في 2011 إلى الأمم المتحدة. إلا أن لبنان اعتبر لاحقاً أنها استندت إلى تقديرات خاطئة، وطالب خلال جلسات التفاوض بمساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومتراً مربعاً تشمل جزءاً من حقل «كاريش» الذي تعمل فيه شركة «إنرجيان» اليونانية، على ما قالت مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هايتيان، لوكالة «فرانس برس» في وقت سابق. واعتبرت أن البلدين دخلا «مرحلة حرب الخرائط». وسبق للبنان أن وقّع في عام 2018 أول عقد للتنقيب عن الغاز والنفط في رقعتين من مياهه الإقليمية تقع إحداهما، وتعرف بالبلوك رقم 9، في الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل. وبالتالي، ما من خيار أمام لبنان للعمل في هذه الرقعة إلا بعد ترسيم الحدود. واتفق لبنان وإسرائيل على بدء المفاوضات بعد سنوات من الجهود الدبلوماسية التي قادتها الولايات المتحدة.

في السياق، ذكر الخبير النفطي، المستشار السابق للجنة الطاقة النيابية، ربيع ياغي، لـ«العربي الجديد»، أنّ التأجيل تمّ من جانب المفاوض الإسرائيلي، وليس من الطرف اللبناني، الذي يملك الحجج القانونية والتقنية بما يجعله الأقوى على طاولة التفاوض، عكس العدو الذي لا يتسلّح بشيء لمقارعة أو مناقشة لبنان.

ووضع الخبير النفطي، التصرف الإسرائيلي في خانة التلكؤ بهدف الخروج من التفاوض، باعتبار أن اسرائيل تريد الاستمرار في عدوانها وسطوتها على المنطقة الاقتصادية الخالصة، خصوصاً أنها تمارس كلّ أنشطتها النفطية بشكل عادي، وتنتظر أن يبدأ حقل «كاريش» للغاز الإنتاج في العام المقبل.

في المقابل، لا يمارس لبنان أي نشاط، الأمر الذي يجعله المتضرّر من التأجيل، والخاسر الوحيد في حال توقف المفاوضات وعدم ترسيم الحدود. ولفت ياغي إلى أنّ في لبنان البحر كالبرّ، هناك مناطق تعتبر محتلة، والأهم في التفاوض هو عدم تحديدنا مساحات بل إحداثيات حسب القانون الدولي، من خلال تحديد الخطوط البحرية الفاصلة بين جنوب لبنان وشمال فلسطين المحتلة. وأشار إلى أنّ لبنان يملك صورة واضحة لناحية خط البداية من رأس الناقورة، والنهاية من نقطة «بي 1»، أي الثلاثية وتجمع المياه الاقتصادية الخالصة أو التلاقي للمنطقة الخالصة ما بين شمال فلسطين وجنوب لبنان وقبرص، أما الإسرائيلي فليس لديه إلا القرصنة، التي يحاول أن يمارسها في ما خص المنطقة البحرية التي يدعي سيادته عليها.

ستُستبدل المفاوضات بمباحثات أميركية ـ لبنانية

شرق غرب

الجزائر: حكم سادس بحق سلال وأويحيى

أصدرت محكمة جزائرية إدانة جديدة بحق رئيسي الحكومة الأسبقين أحمد أويحيى (الصورة) وعبد المالك سلال، هي السادسة بحقهما، في قضايا فساد تلاحقهما منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأصدرت محكمة سيدي أمحمد، وسط العاصمة الجزائرية، أمس الإثنين، حكماً بالسجن خمس سنوات حبساً نافذاً، في حق أويحيى وسلال، في قضية منح امتيازات غير قانونية وصفقات لصالح شركة «جيبي فارما» الخاصة.

(العربي الجديد)

جرحى مدنيون بانفجار يضرب جرابلس

جُرح مدنيون، أمس الإثنين، بانفجار دراجة نارية مفخخة وسط مدينة جرابلس في ريف حلب الشمالي، الخاضع لسيطرة «الجيش الوطني السوري». وقالت مصادر محلية إن دراجة نارية انفجرت وسط حيّ مليء بالمتاجر في منطقة الكراج القديم عند دوار جرابلس في ريف حلب الشمالي، ما أدى إلى وقوع جرحى.

(العربي الجديد)

تقرير حقوقي: السوريون أكثر ضحايا الكيميائي

ذكرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، أمس الإثنين، أن النظام السوري يواصل إنتاج الذخائر الكيميائية وتطوير برنامج السلاح الكيميائي بالرغم من انضمامه إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في 2013. وأضافت الشبكة، في تقرير، أن النظام نفّذ 222 هجوماً كيميائياً منذ أول استخدام موثّق في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2012 وحتى 30 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، كانت قرابة 217 منها على يد قوات النظام السوري، وخمسة على يد تنظيم «داعش»، ما يجعل الشعب السوري أكثر ضحايا الأسلحة الكيميائية في القرن الحالي.

(العربي الجديد)

وزير الداخلية التونسي: القضاء تعهد ملف التنصت

رد وزير الداخلية توفيق شرف الدين (الصورة)، أمس الإثنين، على تساؤلات النواب حول ما عرف بملف «التنصت على السياسيين وقضية الجوسسة». وأكد، خلال جلسة برلمانية، أن «القضاء تعهد الملف وهو بأيادٍ أمينة». وطالب النواب باحترام المؤسسة الأمنية ووزارة الداخلية، داعياً إلى «عدم النيل من اعتباره الشخصي والتقليل من احترامه والتجني عليه».

(العربي الجديد)

السودان: عائلة غندور تطالب بإطلاق سراحه

سلمت عائلة رئيس حزب «المؤتمر الوطني» في السودان إبراهيم غندور، أمس الإثنين، مذكرات لممثلي سفارات أجنبية للمطالبة بالعمل على إطلاق سراحه. وفي 29 يونيو/حزيران الماضي، اعتقلت السلطات السودانية غندور، الذي تولى رئاسة الحزب الحاكم سابقاً بالتكليف، بعد الإطاحة بعمر البشير. وقالت وفاء إبراهيم غندور: «سلمنا مذكرات لممثلي بعثات وسفارات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا والنرويج وتركيا، تطالب بالعمل على إطلاق سراحه».

(الأناضول)

متابعة

شعور بمحاولات لتطويقها في منطقة الساحل الأفريقي وفي ملف الصحراء

الجزائر تحشد حلفاءها في أفريقيا

تحاول الجزائر الخروج من محاولة تطويقها في ملفات إقليمية ساخنة، مثل الصراع في مالي والدور الفرنسي فيها، بالإضافة إلى مسألة الصحراء والاشتباكات الأخيرة بين المغرب وجبهة البوليساريو. وتسعى في السياق، إلى إعادة تشبيك علاقاتها بدول أفريقية عدة، أبرزها نيجيريا وجنوب أفريقيا، ومجموعة «إيكواس» لصياغة التوازن الإقليمي

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تخشى الجزائر من احتمال تشكيل طوق سياسي في المنطقة بدعم فرنسي ودول عربية، يستهدف عزلها عن أزمات المنطقة، وتحييدها عن القيام بدور في المسارات السياسية لوضع ترتيبات جديدة لمنطقة الساحل والصحراء، خصوصاً خلال الأزمة الأخيرة في مالي والصحراء. وهو ما دفعها إلى إعادة ترتيب علاقاتها الأفريقية، متجهة أكثر إلى غرب القارة الأفريقية وعمقها السياسي والاقتصادي، في محاولة لكسر كل طوق سياسي عليها.

وبدأت الجزائر سلسلة خطوات دبلوماسية لافتة في غرب القارة الأفريقية، فزار وزير خارجيتها صبري بوقادوم أخيراً نيجيريا، أبرز الدول الأفريقية الحليفة للجزائر، والتقى الرئيس النيجيري محمدو بوهاري ووزير الخارجية جيفري اونياما، وبحث معهما سلسلة ملفات سياسية واقتصادية، ثنائية وإقليمية، فضلاً عن العمل المشترك داخل الاتحاد الأفريقي. ويرتبط البلدان بعلاقات تعاون، تصفها وزارة الخارجية الجزائرية بـ«الاستثنائية والممتازة سمحت بإعطاء الزخم اللازم للتعاون الاقتصادي»، خصوصاً بما يتعلق بتنفيذ المشاريع الثلاثة الرئيسية: الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنبوب الغاز، والوصل عن طريق الألياف البصرية. كما تسعى الدولتان إلى تعزيز المبادلات التجارية واستعداد الجزائر لتدريب النيجيريين في مختلف المجالات. لكن التعاون في هذه المجالات، لا يغيب عنه ملفان أساسيان بالنسبة للجزائر، الوضع في مالي ومنطقة الساحل، والتطورات في منطقة الصحراء على ضوء التطورات الأخيرة في منطقة الكركرات بين المغرب وجبهة البوليساريو.

وللمرة الأولى، تبدي الجزائر اهتماماً سياسياً واقتصادياً بالغاً بمجموعة دول غرب أفريقيا «إيكواس»، فالتقى وزير خارجيتها رئيس مفوضية المجموعة جان كلود كاسي برو في أبوجا النيجيرية، لبحث الوضع في منطقة الساحل سياسياً وأمنياً، على ضوء التطورات في مالي والكركرات. وتؤدي المجموعة دوراً بارزاً في ملف مالي وفي محاربة التنظيمات المتشددة في منطقة الساحل. وتعتزم الجزائر دعم جهود هذه الدول في المجال مكافحة الإرهاب. وشملت جولة بوقادوم الأفريقية أيضاً النيجر، فالتقى كبار مسؤولي هذه البلد الأساسي في الحرب في الساحل، مشاركاً أيضاً في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي. وسيزور بوقادوم قريباً جنوب أفريقيا، التي تدعم مواقف الجزائر بشأن القضايا الإقليمية بما فيها النزاع في الصحراء، لأنها من الدول التي تعترف بما يُسمّى «الجمهورية الصحراوية».

تخشى الجزائر على امنها الحدودي مع مالي والمغرب (فرانس برس)

تُبدي الجزائر اهتماما بالغا بمجموعة «إيكواس»

تخشى الجزائر من تطويقها في منطقة الساحل الافريقي

وتُظهر التحركات الجزائرية في العمق الأفريقي، وتزامنها مع أزمة الكركرات، مؤشرات تفيد بأن الجزائر بصدد إعادة تفعيل محور حلفائها في أفريقيا، في ظرف متوتر إقليمياً، بدأت تشعر فيه بوجود خطط في الإقليم تستهدف عزلها وتحييدها عن تطورات المنطقة. وينتاب القلق صنّاع القرار في الجزائر جرّاء مواقف الإمارات والأردن والبحرين بشأن فتح قنصليات في مدينة العيون الصحراوية، ودعمها للموقف المغربي في الصحراء، وكذلك تداعيات الوجود الفرنسي في مالي، وصفقات الإفراج عن الرهائن في شمال مالي، ومحاولات إبعادها عن مسارات الحل السياسي في ليبيا. وهو ما دفع الجزائر لإعادة تفعيل خط دبلوماسي بعناوين أمنية واقتصادية مع دول غرب أفريقيا، خصوصاً أن فتح الجزائر معبراً برياً في منطقة تندوف، على الحدود مع موريتانيا، وبدء تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الأفريقية، يمكن أن يمهّد لمزيد من التعاون والتفاهمات.

في السياق، اعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة تيبازة، قرب العاصمة الجزائرية، زهير بوعمامة، أن التحرك الدبلوماسي الجزائري «ليس خياراً فقط، بل حاجة حيوية في ظل هجمة قوية على المنطقة، ومن بين أهدافها تهميشنا وحصر الأدوار الجزائرية في المنطقة أكثر». وأبدى اعتقاده، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «شدة الهجوم على الجزائر من نواح مختلفة، والشعور بأن بعض الأطراف الإقليمية تريد الذهاب إلى مرحلة أخرى في إعادة تشكيل المنطقة، يجعل الجزائر تتعامل مع الأمر بجدية أكثر». واعتبر أن الدبلوماسية الجزائرية يجب أن تتعامل مع التطورات الأخيرة في الكركرات وفي مجمل المنطقة، من منطلق أن العامل الجيوسياسي وحسابات القوى صارت أكثر تأثيراً، ولا يجب الاستمرار في التعويل فقط على خطاب الشرعية والقانون الدولي. وأشار إلى أنه يتعيّن على الجزائر أن «تلعب كل أوراقها لخلق توازنات جيوسياسية تمنع، سواء المغرب أو الدول الوظيفية، من تمرير ما تريد من ترتيبات، ووجوب استجلاب القوى المختلفة المعارضة لفرنسا، لدعم الموقف الجزائري في أزمات المنطقة، مثل روسيا والصين وأيضاً تركيا».

وشدد بوعمامة على ضرورة أن تتحول الجزائر «إلى دبلوماسية المصالح بلا حياء، من دون أن نتخلى عن مبادئنا الأساسية، فسياسة التشبيك ستجلب دعماً إضافياً للقضية وتُحدث التوازن الذي تعتقد بعض الأطراف الإقليمية أنه اختل لصالحها». وأضاف أن «هناك عملاً كبيراً ينتظر الجزائر، لأنها مرحلة مفصلية ولا يجب أن نخسر فيها، لذلك علينا أن نواجه خارج حدودنا في الفضاءات التي نملك تأثيراً فيها حتى نمنعهم من الاقتراب أكثر من الجزائر».

من جهته، ادرج المحلل مبروك كاهي التحركات الدبلوماسية الجزائرية الأخيرة في أفريقيا ضمن «حماية مصالح استراتيجية»، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الظروف والمتغيرات الأخيرة في المنطقة، فرضت «ترميم محور الجزائر نيجيريا الذي تضرر كثيراً، وقطع الطريق أمام حلف مستقبلي يجعل الجزائر هدفه المقبل». ورأى أن «الفرصة باتت مواتية للجزائر لتشكيل حلف سياسي واقتصادي مهم في القارة الأفريقية، أضلاعه الثلاثة الجزائر كقوة في منطقة الساحل، ونيجيريا في غرب أفريقيا، وجنوب أفريقيا كقوة في منطقة جنوب القارة. وهذا ما يعزز مصالح الجزائر داخل منظومة الاتحاد الأفريقي. كما أن إنشاء أنبوب الغاز بين نيجيريا والجزائر سيكون بشراكة تركية وروسية، وربما إيطالية».

بدء محاكمة طابو

بدأت، أمس الاثنين، محاكمة المعارض الجزائري كريم طابو، الشخصية البارزة في الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير/شباط 2019، كما اعلنت محاميته، زبيدة عسول. وطابو ملاحق بتهمة «إحباط معنويات الجيش» بعد إدلائه في مايو/ أيار 2019 بتصريحات انتقد فيها النظام والجيش. وبعدما قضى تسعة أشهر في السجن، استفاد طابو من إفراج مشروط في 2 يوليو/ تموز الماضي. واوضحت عسول ان النائب العام طلب السجن ثلاث سنوات لطابو.

إضاءة

رفض الفرنسيون قانون «الأمن الشامل» بقوة (Getty)

تظاهرات فرنسا ضد عنف الشرطة تقسم الحكومة

باريس ـ **فادي الداهوك**

أحدثت تظاهرات باريس العارمة يوم السبت الماضي، ضد قانون «الأمن الشامل»، شرخاً واسعاً داخل الحكومة الفرنسية، بعدما كانت تظهر تماسكاً وتعنتاً كبيرين في وجه الاعتراضات السياسية والشعبية على القانون المثير للجدل. وكشفت تسريبات لوسائل إعلام فرنسية، أمس الإثنين، أن رئيس الوزراء جان كاستيكس، اجتمع في وقت متأخر من مساء اول من أمس الأحد برؤساء كتلة حزب الرئيس إيمانويل ماكرون في صياغة نص القانون، فيهم رئيس الحزب ستانيسلاس غيريني، لتسجيل اعتراضه على المادة 24 من مشروع القانون، والتي تنص على عقوبة بالسجن سنة ودفع غرامة قدرها 45 ألف يورو في حال بث صور لعناصر من الشرطة بدافع «سوء النية». وكان من اللافت استبعاد كاستيكس لوزير الداخلية جيرالد دارمانان، احد شركاء ماكرون في صياغة نص القانون، وخصوصاً مادته 24، التي يدافع عنها بشراسة ولا يبدي أي استعداد للتنازل عنها، ما أدى إلى ارتفاع الأصوات المطالبة باستقالته نتيجة لـ«أزمة السياسية التي أدخل البلاد بها».

ونقلت قناة «فرانس انفو» عن مصادر مقرّبة من وزير الداخلية، أن دارمانان أخذ أمر استبعاده من الاجتماع، غير المعلن، على نحو سيئ إلى حد ما. وأضافت المصادر: «لقد علم الوزير بامر الاجتماع من وسائل الإعلام، وهو غير سعيد باستبعاده منه».

واجتمعت اللجنة القانونية في الجمعية الوطنية (البرلمان)، في جلسة استماع لدارمانان، مساء أمس، لمناقشة «الظروف التي استخدمت بموجبها الشرطة القوة خلال الأحداث المختلفة التي وقعت في باريس منذ تظاهرة 17 نوفمبر/ تشرين الثاني» الماضي، التي دعت إليها وسائل الإعلام الفرنسية ونقابات الصحافيين، بالتزامن مع بدء نقاش البرلمان لقانون «الأمن الشامل».

وكانت حادثة اعتداء 4 رجال من الشرطة على المنتج الموسيقي ميشال زيكلر، قد أثارت ردود فعل ساخطة ضد الشرطة، وتسببت بأزمة سياسية للرئيس الفرنسي بعد الانتقادات التي وجهت إليه، وتحميل مسؤولية مشاهد عنف الشرطة التي تكررت كثيراً خلال الأسابيع الماضية لوزير داخليته والقانون الذي دفع بشدة إلى إقراره.

في هذا السياق، قالت حفيظة علي، محامية زيكلر، أمس، إنها راضية تماماً عن لوائح الاتهام الأربع التي وجّهت إلى عناصر الشرطة الذين قاموا بالاعتداء على موكلها بالضرب داخل الاستوديو الخاص به في الدائرة الباريسية 17. وكان المدعي العام في باريس ريمي هيتس، قد أعلن في وقت سابق، توجيه الاتهام رسمياً لعناصر الشرطة بالاعتداء على المنتج الموسيقي من أصول أفريقية، بعد تحقيق أجرته السلطات القضائية بتهمة «عنف ممارس من شخص يتمتع بسلطة عامة بطابع عنصري وتزوير وثائق رسمية»، بعدما قام عناصر الدورية بتزوير محضر القضية وتلفيق تهمة الازدراء ومحاولة انتزاع سلاح من أحد عناصرها بحق زيكلر. وبعد صمت غير مسبوق تجاه هذه الحادثة من قبل نقابات الشرطة، التي تدأب باستمرار على دحض وجود عنف في صفوفها، دان اتحاد نقابة الشرطة الوطنية الحكم الصادر بحبس شرطيين ووضع الآخرين تحت الإشراف القضائي، ووصفه بالحكم «القاسي للغاية».

شرق غرب

هجمات صاروخية على 3 مدن في مالي

تعرضت مدن كيدال وغاو وميناكا شمالي مالي، أمس الإثنين، لهجمات صاروخية متزامنة ضد معسكرات تضم قوات دولية، وفقاً لسكان ومسؤول في الأمم المتحدة. وقال هذا المسؤول، الذي لم يكشف عن هويته، لوكالة «أسوشييتد برس» الأميركية، إن «صواريخ سقطت صباح (أمس) الإثنين على معسكر في كيدال، وفي الوقت نفسه كانت هناك هجمات مماثلة في جاو وميناكا»، من دون تقديم مزيد من التفاصيل.

(الأناضول)

«الأطلسي» يثني على مغادرة سفينة التنقيب التركية

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة)، في تصريح صحافي، أمس الإثنين، إنّ عودة سفينة

التنقيب التركية «الريس عروج» إلى ميناء أنطاليا، ستساعد في تقليل التوتر في شرق البحر المتوسط. وأضاف أن هذه العودة «ستحقق تقدماً بخصوص أساليب فض النزاع بين تركيا واليونان».

(الأناضول)

أفغانستان: قتلى المخطط لهجوم ولاية غزنة

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، أمس الإثنين، أنّ الجيش قتل العنصر في حركة «طالبان» الذي خطط للهجوم الثاني» الماضي، التي دعت إليها وسائل الإعلام الفرنسية ونقابات الصحافيين، بالتزامن مع بدء نقاش البرلمان لقانون «الأمن الشامل».

وكانت حادثة اعتداء 4 رجال من الشرطة على المنتج الموسيقي ميشال زيكلر، قد أثارت ردود فعل ساخطة ضد الشرطة، وتسببت بأزمة سياسية للرئيس الفرنسي بعد الانتقادات التي وجهت إليه، وتحميل مسؤولية مشاهد عنف الشرطة التي تكررت كثيراً خلال الأسابيع الماضية لوزير داخليته والقانون الذي دفع بشدة إلى إقراره.

في هذا السياق، قالت حفيظة علي، محامية زيكلر، أمس، إنها راضية تماماً عن لوائح الاتهام الأربع التي وجّهت إلى عناصر الشرطة الذين قاموا بالاعتداء على موكلها بالضرب داخل الاستوديو الخاص به في الدائرة الباريسية 17.

وكان المدعي العام في باريس ريمي هيتس، قد أعلن في وقت سابق، توجيه الاتهام رسمياً لعناصر الشرطة بالاعتداء على المنتج الموسيقي من أصول أفريقية، بعد تحقيق أجرته السلطات القضائية بتهمة «عنف ممارس من شخص يتمتع بسلطة عامة بطابع عنصري وتزوير وثائق رسمية»، بعدما قام عناصر الدورية بتزوير محضر القضية وتلفيق تهمة الازدراء ومحاولة انتزاع سلاح من أحد عناصرها بحق زيكلر. وبعد صمت غير مسبوق تجاه هذه الحادثة من قبل نقابات الشرطة، التي تدأب باستمرار على دحض وجود عنف في صفوفها، دان اتحاد نقابة الشرطة الوطنية الحكم الصادر بحبس شرطيين ووضع الآخرين تحت الإشراف القضائي، ووصفه بالحكم «القاسي للغاية».

«الأطلسي» يثني على مغادرة سفينة التنقيب التركية

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة)، في تصريح صحافي، أمس الإثنين، إنّ عودة سفينة

التنقيب التركية «الريس عروج» إلى ميناء أنطاليا، ستساعد في تقليل التوتر في شرق البحر المتوسط. وأضاف أن هذه العودة «ستحقق تقدماً بخصوص أساليب فض النزاع بين تركيا واليونان».

(الأناضول)

إدانة أممية لهجوم «بوكو حرام» في نيجيريا

دان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس (الصورة)، أمس الإثنين، الهجوم الذي شنته جماعة «بوكو حرام» السبت الماضي واستهدف عمال مزارع الأرز في قرية كوشوبي، شمال شرقي نيجيريا. ووصف غوتيريس، في بيان الهجوم بـ«المروع»، مؤكداً «التزام الأمم المتحدة بدعم حكومة نيجيريا في حربها ضد الإرهاب». والسبت، قتل 44 وأصيب عدد كبير من

المزارعين، إثر هجوم شنته جماعة «بوكو حرام» عليهم خلال عملهم في حقولهم.

(الأناضول)

الحدث

كوشنر يستعجل المصالحة في قطر والسعودية

تأتي زيارة جاريد كوشنر إلى قطر والسعودية، هذا الاسبوع، لبحث حل الأزمة الخليجية الناجمة عن الحصار الرباعي على الدوحة، بعد إظهار الرياض رغبة في حل ثنائي

لم يعد سرّاً أن الحوار بين السعودية وقطر سيتم لمحاولة إبرام مصالحة ثنائية بين الدولتين، بمعزل عن بقية أطراف الحصار على الدوحة (الإمارات ومصر والبحرين)، وبعيداً عن لائحة الشروط القديمة التي طرحها المحور الرباعي منذ ثلاث سنوات ورفضتها الدوحة بشكل قاطع. وصدرت تصريحات في الفترة الأخيرة عن مسؤولين سعوديين تؤكد الرغبة تلك، أبرزها عن وزير الخارجية فيصل بن فرحان، وهو ما تريد حصوله إدارة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب أيضاً قبل انتهاء ولايتها مطلع العام المقبل. وفي هذا السياق، تندرج زيارة كبير مستشاري ترامب، صهره جاريد كوشنر إلى كل من الرياض والدوحة هذا الأسبوع.

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن الوفد الأميركي سيضم إلى جانب كوشنر، مستشار الرئيس لشؤون الشرق الأوسط أفي بيركوفيتش، والمبعوث الأميركي السابق إلى إيران براين هوك، ورئيس مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأميركية آدم بوهلر، لافتة إلى أن الزيارة ستركز خصوصاً على حل الخلاف الخليجي.

من جهتها، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية لم تسمه، أن كوشنر سيلتقي بولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مدينة نيوم السعودية، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في الدوحة. وأضاف أن كوشنر التقى في البيت الأبيض الأسبوع الماضي وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، علماً أن الكويت قادت جهوداً كبيرة لحل الخلاف.

وفيما كررت الدوحة منذ بداية الحصار عليها، تأكيد استعدادها لحل الأزمة، مع رفض الشروط التي حاولت دول الحصار فرضها، فإن الرياض أرسلت في الفترة الأخيرة أكثر من رسالة على جهوزيتها لإنهاء الأزمة، وهو ما فسرته مصادر مطلعة لصحيفة «فايننشال تايمز» أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يسعى من خلاله إلى «كسب ود إدارة بايدن، وتقديم هدية وداع إلى ترامب». ونقلت الصحيفة عن مستشار للسعودية والإمارات قوله إن بن سلمان بات يشعر بأنه «في مرمى النار» على حد وصفه. وترافق الموقف السعودي الداعي إلى حل الأزمة مع جهود أميركية مكثفة في الفترة الأخيرة. وزار وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الدوحة في 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حيث التقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، كما بحث مع نظيره القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الأزمة الخليجية وتطورات المنطقة.

قبله، شدد مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبراين، في 16 نوفمبر الماضي، على أن الإدارة الأميركية تريد حلاً للأزمة الخليجية خلال السبعين يوماً المقبلة إذا كانت ستغادر الحكم. وأضاف في منتدى الأمن العالمي الذي نظمته قطر جزئياً: «نرغب في تسوية النزاع الخليجي ورؤية حل لمشكلة الطيران، كما نرغب في أن يتمكن الطيران القطري من التحليق فوق أجواء السعودية والبحرين». وأكد أوبراين أنّ «وحدة الخليج تصب في مصلحتنا». من جهته، قال وزير الخارجية القطري، خلال حديثه على هامش المنتدى، إنّه ليس هناك رابح من الأزمة الخليجية، وإن النتيجة هي مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، مجدداً تأكيد رغبة بلاده في إيجاد حلول لاستقرار مجلس التعاون الخليجي، وأن لديها كل النوايا الحسنة للمشاركة بشكل بناء والتوصل إلى حل عادل لجميع الدول الاعضاء. وشدد على أن الدوحة لم تقم بـ«أي أعمال عدائية ضد دول الحصار»، مشدداً على أن «كل المزاعم والادعاءات التي وُجهت إلى قطر وكانت سبباً في فرض الحصار مغلوطة وزائفة».

(العربي الجديد، رويترز)

فاينشال تايمز: بن سلمان يسعى إلى كسب ود إدارة بايدن

بعد فوز بايدن، ويريد التوصل إلى صفقة مع قطر لـ«إظهار رغبته واستعداده لاتخاذ خطوات». وتوقعت أن تكون إدارة بايدن المقبلة أكثر برودة تجاه بن سلمان، مشيرة إلى أن الديمقراطيين انتقدوا بن سلمان بشكل واسع إثر مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، وبسبب حرب السعودية في اليمن، واحتجاز العشرات من النشطاء ورجال الأعمال وكبار أفراد العائلة المالكة. بدوره، قال المحلل السعودي علي الشهابي، المقرب من الديوان الملكي، وفق الصحيفة، إنّ الحكومة السعودية كانت «منفتحة على إنهاء المشكلة» مع قطر منذ عدة أشهر. ولفت إلى أن السعوديين «يعملون على إغلاق عدة ملفات ساخنة، ومن الواضح أن من تلك الملفات».

وكان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، قال في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، في مقابلة أفتراضية مع «رويترز» على هامش قمة زعماء مجموعة الـ20، إن بلاده، إلى جانب الإمارات ومصر والبحرين، تواصل البحث عن سبيل لإنهاء الخلاف مع قطر، على الرغم من أنها «ما زالت تريد علاج مخاوف أمنية مشروعة».

كوشنر سيلتقي ولي العهد السعودي وامير قطر (جوزيف اكرير/Getty)

الحدث

ليبيا: محاولة جديدة للدفع بعملية السلام

على الرغم من التفاؤل الذي ابداه نواب ليبيون بشأن الاجتماع مع مجلس الدولة، فإن الخلافات تتواصل حول اختيار شاغلي المناصب السيادية

طلحة ـ **عادل نجدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد «نجاح» الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس النواب في طبرق وطرابلس، في طنجة المغربية، الأسبوع الماضي، بتحقيق اختراق في جدار الأزمة من خلال التوافق على خريطة طريق لإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسة التشريعية، انطلق في المدينة اجتماع تنسيقي بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بهدف الدفع بعملية السلام إلى الأمام. ويراهن الفرقاء الليبيون على الجولة الجديدة من أجل رفع أسهم الحل السياسي وتقريب وجهات النظر بالتوازي مع مسار الحوار الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل حل الأزمة، وكذا وقف ما اعتبر محاولات لسحب البساط من تحت أقدام مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لصالح أجسام أخرى.

وبحسب مصادر برلمانية ليبية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، وطلبت عدم ذكر اسمها، فإنّ الأجواء التي يعقد فيها الاجتماع الجديد بين لجنتي «13+13»، بعد ما تحقق من نجاح في الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس النواب الأسبوع الماضي بطنجة، «تبدو مشجعة للغاية من أجل تذويب الخلافات والدفع بالعملية السياسية إلى الأمام». وقال عضو لجنة الحوار المنبثقة عن مجلس النواب حماد العبيدي، في تصريح، إنّ وجهات النظر تكاد تكون متقاربة جداً، و«جبل الجليد ربما يكون قد ذاب». وأضاف «إن شاء الله نتوصل إلى نتيجة جيدة تختصر المسافة علينا في جولة الحوار السياسي القادمة بتونس». بدوره، قال عضو لجنة الحوار عن مجلس النواب محمد الرعيض إنّ اجتماع طنجة يأتي في سياق تنسيق الجهود ودعم الحوار السياسي في تونس المنتظر خلال الأيام المقبلة. وأضاف «اليوم مجلس النواب يختلف عن السابق، فوجود أكثر من 125 نائباً بمدينة طنجة واستعدادهم الكامل للذهاب إلى غدامس يعني الكثير. ولهذا نحن سعداء بلقاء أعضاء مجلس الدولة والتنسيق معهم من أجل الذهاب إلى الحوار السياسي بشكل أقوى، يجعل الجسمين الشرعيين يساهمان في دعم الاستقرار في ليبيا وتوحيد كلمة الليبيين واختيار الجسم التنفيذي الذي يستطيع أن يقود البلاد».

وتبحث لجنتا «13+13»، من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لمدة يومين، عدة قضايا، أبرزها ملتقى الحوار السياسي بتونس الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا، ومحاولة توحيد الموقف من المسار السياسي والدستوري في البلاد. وينتظر أن تعيد الجولة الرابعة من الحوار بين اللجنتين فتح ملف المناصب السيادية المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات عام 2015، في اتجاه طرح ضمانات أكثر لحصول كل إقليم جغرافي من أقاليم ليبيا الثلاثة على حصته من هذه المناصب. وسبق أن اتفق الوفدان على وضع آليات وشروط لاختيار شاغليها، تزامناً مع تفجر صراع بين قادة بارزين في طرابلس وبين النواب الذين انتهوا من الاتفاق على توحيد مجلس النواب. وقالت مصادر، لـ«العربي الجديد»، إن رئيس مجلس النواب بطبرق عقيلة صالح، الذي فضل الصمت خلال كامل الأسبوع الذي اجتمع فيه النواب في طنجة، عرقل الاتفاق في آخر لحظاته، وتحديداً مكان الاجتماع، لإحباط محاولات الإطاحة به من منصبه كرئيس للمجلس. وأبدت تصريحات عدد من النواب المشاركين في لقاء طنجة تخوفاً من الاجتماع في مدينة غدامس، التي سبق أن اتفقوا على أن تكون مقراً لأولى جلسات المجلس موحداً.

ولا تبدو محاولة صالح التمسك بوجوده في السلطة، وتيمماً؛ ففي طرابلس، تفجر صراع بين قادتها البارزين، وتحديداً بين رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله ومحافظ البنك المركزي الصديق الكبير، وذلك بعدما أصدر صنع الله قراراً بحجز إيرادات النفط في حسابات المؤسسة في البنك الليبي الخارجي، ما أثار غضب محافظ البنك المركزي الذي لَح إلى إمكانية تأثر الأوضاع المعيشية للمواطن جراء توقف تدفق الأموال للبنك لدعم اعتمادات توريد الغذاء والدواء.

تجدد صراع بين السراج ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط (محمود تركية/فرانس برس)

عيّن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، فريق اتصالات البيت الأبيض، المؤلف من النساء حصراً، في إشارة إلى تكريسه التنوّع الذي قاده للفوز بالرئاسة الأميركية في 3 نوفمبر. ومن المرتقب أن يسمّي فريقه الاقتصادي في الأسبوع الحالي

فريق اتصالات نسائي للإدارة العتيدة

تعيينات جديدة لبايدن المُصاب

سيُسمّي بايدن فريقه الاقتصادي في الأسبوع الحالي (Getty)

واصل الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن تشكيل فريق عمله في الإدارة الأميركية المقبلة، معلناً مساء أول من أمس الأحد، تشكيل فريق الاتصالات الخاصّ به في البيت الأبيض والذي سيكون مكوّناً من النساء حصراً، وهو ما وصفه مكتبه بأنّه الفريق الأول من نوعه في تاريخ البلاد. من المقرر أن تشغل النساء أربعة من المناصب السبع الكبرى للاتصالات في البيت الأبيض، وهذه هي المرة الأولى التي يكون فيها فريق الاتصالات رفيع المستوى في البيت الأبيض بالكامل من النساء. ومن بين الشخصيات التي تمّ اختيارها، كان لافتاً اختيار جين ساكي التي ستكون متحدّثةً باسم البيت الأبيض. وشغلت ساكي (41 عاماً) سابقاً العديد من المناصب العليا، وكما معظم أفراد فريق بايدن، عملت أيضاً في إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، مديرة اتّصالات في البيت الأبيض.

وذكر بايدن في بيان: «أنا فخور بأن أقدّم اليوم أوّل فريق اتصالات في البيت الأبيض يتكوّن بالكامل من النساء». وأضاف أنّ «هؤلاء المؤهَّلات والخبيرات» في مجال الاتصال يوفّرنَ «وجهات نظر متنوّعة لعملهنّ» ويتشاركنَ الالتزام نفسه «بإعادة بناء هذه البلاد بشكل أفضل». وإضافةً إلى ساكي، تمّ الإعلان عن أسماء ستّ شخصيات أخرى، بينها كيت بيدينغفيلد التي كانت نائبةً لمدير حملة بايدن، والتي ستشغل منصب مديرة الاتصالات في البيت الأبيض. أما آشلي إتيان فستشغل منصب مديرة الاتصالات لنائبة الرئيس كامالا هاريس. وستشغل سيمون ساندرز منصب كبيرة مستشاري هاريس والمتحدّثة باسمها. من جهتها، ستكون بيلي توبار نائبةً لمديرة الاتصالات في البيت الأبيض، وكارين جان بيار نائبة المتحدثة باسم البيت الأبيض. واختيرت إليزابيث ألكسندر لمنصب مديرة الاتصالات للسيدة الأولى المقبلة جيل بايدن. ولا تتطلّب هذه التعيينات موافقة مجلس الشيوخ، على عكس المناصب الوزارية.

ومن المتوقع أيضاً أن يختار بايدن خلال الأيام المقبلة العديد من كبار مستشاريه الاقتصاديين، وهي مجموعة تضم العديد من الاقتصاديين الليبراليين والمتخصصين في السياسة الذين أسسوا أوراق اعتمادهم خلال الإدارتين الديمقراطيتين السابقتين، مع أوباما. ويتطلع بايدن، الذي أعطى أهمية للتنوع في اختياره لمرشحي المناصب الوزارية والمستشارين الرئيسيين، إلى تحقيق بداية قوية من خلال اختيار فريق اقتصادي قوي. وقبل إعلان حملة بايدن عن الاختيارات، بدأ التداول بأسماء بعض الشخصيات المتوقعة.

ومن أبرز تلك الشخصيات، جانيت يلين، التي تم الإعلان عصر أمس عن اختيارها لتسلّم وزارة الخزانة، بعد رئاستها المجلس الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأميركي) بين عامي 2014 و2018، عندما كان الاقتصاد لا يزال يتعافى من الكساد الكبير المدمّر. في أواخر التسعينيات، كانت يلين كبيرة المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون أثناء الأزمة المالية الآسيوية (1997). وفي عهد بايدن، ستقود يلين وزارة الخزانة مع اقتصاد يعاني جراء تفشي فيروس كورونا. وأصبحت يلين أول امرأة تقود وزارة الخزانة في تاريخها الذي يبلغ 232 عاما تقريباً، وسترث اقتصاداً لا تزال فيه معدلات البطالة مرتفعة، في ظل تهديدات متصاعدة للشركات الصغيرة، ومؤشرات على تراجع الاستهلاك لأن الوباء يقيد الإنفاق أو يثبطه.

> أُصيب بايدن بكسور دقيقة في قدمه أثناء لهوه مع أحد كلابه

وتبرز أيضاً نيرا تاندين، المرشحة لرئاسة مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض، بعد سنوات من عملها رئيسة والمديرة التنفيذية لمركز «الفكر الليبرالي للتقدم الأميركي». وكانت مديرة السياسة الداخلية لحملة أوباما بايدن الرئاسية (2008)، لكنها تركت بصمتها للمرة الأولى أثناء الحملة الرئاسية لهيلاري كلينتون عام 2016. وقبل ذلك، شغلت منصب المدير التشريعي في مكتب كلينتون في مجلس الشيوخ ونائب مدير الحملة ومدير القضايا لحملة كلينتون في مجلس الشيوخ لعام 2000. وإذا تم تأكيد اختيارها، ستكون أول امرأة «ملونة» وأول امرأة من جنوب آسيا تقود مكتب الإدارة والميزانية، وهي الوكالة التي تشرف على الميزانية الفيدرالية.

وبالنسبة لرئاسة المجلس الاقتصادي الوطني، فسيكون براين ديزي، وهو مستشار اقتصادي كبير سابق في إدارة أوباما والمدير العام الحالي ورئيس الاستثمار المستدام في «بلاك روك»، كبير المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض. وسبق أن عمل على حماية السيارات والقضايا البيئية في البيت الأبيض في عهد أوباما، وشغل منصب نائب مدير كل من المجلس الاقتصادي الوطني ومكتب الإدارة والميزانية.

ومن المفترض أن يعيّن بايدن سيسيليا روس، رئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديين، وهي خبيرة اقتصادية في مجال العمل وعميدة كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون. وعملت أيضاً في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» بين عامي 2009 و2011، وفي المجلس الاقتصادي الوطني من 1998 إلى 1999 في إدارة كلينتون. مع العلم أنها سبق أن أعدّت خطاباً في وقت سابق من العام الحالي، وقّعه أكثر من 100 خبير اقتصادي، يدعو إلى مزيد من الإجراءات الحكومية للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا. وستكون روس، وهي سوداء، أول امرأة ملونة تشغل هذا المنصب. ومن المتوقع أيضاً أن يعين بايدن هيذر بوشي، رئيسة ومديرة مركز «واشنطن للنمو العادل»، وجاريد برنشتاين، الذي عمل مستشاراً اقتصادياً للرئيس المنتخب خلال إدارة أوباما، للعمل في المجلس. وعمل الاثنان كمستشارين لبايدن خلال الحملة الرئاسية.

في سياق آخر، أُصيب بايدن بكسور دقيقة في قدمه، وهو يلهو مع أحد كلابه وسيحتاج على الأرجح لارتداء حذاء واق لعدة أسابيع. وذكر مكتب بايدن في بيان أن الحادث وقع يوم السبت، وأنه زار طبيباً للعظام يوم الأحد، للخضوع لفحوص بالأشعة السينية (إكس) والأشعة المقطعية. وظن الأطباء في بادئ الأمر أن الرئيس المنتخب أصيب فقط بالتواء في الكاحل لكنهم أمروا بإجراء فحص إضافي. وعبّر الرئيس الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، الذي لم يقرّ بعد بهزيمته في الانتخابات ويطعن في النتائج أمام القضاء، عن «تمنياته بالشفاء العاجل» لبايدن في تغريدة على «تويتر».

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

الشراكة مع الأطلسي

دعا الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الإثنين، الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى قمة للحلف في بروكسل «مطلع العام المقبل» بعد تنصيبه (في 20 يناير/كانون الثاني المقبل). وأضاف أن «الموعد المحدد لم يتقرر بعد. لكن ستكون هناك قمة للحلف الأطلسي. وبالطبع جميع قادة الحلف سيكونون هناك». وبايدن من أشدّ الداعمين لحلف الأطلسي، منذ أيام عمله في لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي.

■ إن أهم أولوية لدى إيران الآن أن يتم تثبيت رئاسة جو بايدن في أميركا، لتبدأ رحلة العودة إلى الاتفاق النووي، وإعادة سياسة أوباما التسووية تجاه طهران، والحصول على حوالي مائة مليار دولار.

■ #محسن_فخري_زاده ليس عالماً نووياً فحسب بل كان أيضاً ضابطاً كبيراً في الحرس الثوري الإيراني. ما يدل على ضلوعه بصفة أساسية في حروب العراق وسورية واليمن ولبنان

■ إسرائيل تتأهب في الجولان وعلى حدود لبنان، تحسباً لرد إيران، واجتماعات لبحث فرضيات الرد الإيراني على مقتل عالمها النووي. هذه الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ليست مؤشراً على أن الرد الإيراني سيكون مزلزلاً وقويا يستهدف أهدافا إسرائيلية استراتيجية بشكل مباشر، وليست أيضاً مؤشراً على أن الرد الإيراني وشيك

■ الغيوم في طهران وشتاء في جنوب لبنان، عن تأجيل المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية

■ مسخرة أممية: رئيس البعثة الأممية يبعث ببيان يدعو فيه الضحايا والمليشيات إلى الكف عن التصعيد في الحديدة! لا يريد القول إن هناك مجزرة ومرتكباً للمجزرة

■ المطلوب دستور جديد وفق القرار الدولي رقم 2254، والتعديلات الدستورية مرفوضة. تجتمع اللجنة الدستورية التي تم تشكيلها بتوافق روسي - تركي - إيراني والتي كان يفترض أن يشكلها السوريون، لأنها من صلاحيات الهيئة الحاكمة الانتقالية المغدورة، لمناقشة جدول أعمال وضعه نظام بشار الأسد

■ 2020: إيران أسقطت طائرة أوكرانية. فيروس كورونا وحظر التجول. الثقب الأسود. حرائق أستراليا. حرائق الأمازون. تظاهرات أميركا. خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وماذا بعد؟

■ مصر بكارثة صح، لكن بفعل فاعل. السيسي وفقاً لأجندته، لازم يحقق كوارث بمصر. وكلما ازدادت كوارث مصر، كلما زاد دعم إسرائيل له

■ ديون مصر الخارجية أيام مبارك كانت حوالى 33 مليار دولار، بينما الدين الخارجي بعد السيسي وصل إلى 123 مليار دولار. تأملوا

متابعة

زعيم تيغراي يتوعد بحرب عصابات

> هدد زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» دبرصيون جبراميكائيل الحكومة الإثيوبية بحرب طويلة، فيما كان رئيس الحكومة الإثيوبية آبي أحمد يدافع عن العملية

يتجه الوضع في إقليم تيغراي، شمال إثيوبيا، إلى أن يصبح عبارة عن حرب عصابات، مع إعلان زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» دبرصيون جبراميكائيل أن القتال مستمر على «كل جبهة»، وأنه سيتواصل «حتى دحر الغزاة»، فيما حاول الرئيس الإثيوبي آبي أحمد الدفاع عن العملية التي تشنها القوات الإثيوبية ضد إقليم تيغراي، نافياً قتل هذه القوات مدنياً واحداً في هجومها المستمر منذ نحو شهر. وفي مقابلة هاتفية مع وكالة «أسوشييتد برس»، دعا جبراميكائيل رئيس الوزراء الإثيوبي إلى «وقف الجنون»، وسحب قواته من الإقليم. وأكد أن القتال مستمر «على كل جبهة». وفي رد مبطن على تقارير عن وجوده في عاصمة جنوب السودان جوبا، أوضح أنه لا يزال بالقرب من ميكيلي، التي أعلن الجيش الإثيوبي، السبت الماضي، أنه سيطر عليها. وأضاف جبراميكائيل «واثقون من أننا سننتصر». واتهم القوات الإثيوبية بشن «حملة إبادة جماعية» ضد المواطنين في تيغراي. وأعلن أن القتال يدور حول حق تقرير مصير 6 ملايين شخص في تيغراي، و«هو سيتواصل حتى دحر الغزاة». وكرر أن قواته «أسرت» عدداً من الجنود الإثيوبيين، بالإضافة إلى طيار كانت قوات الإقليم قد زعمت أنها أسقطت طائرته أمس الأول. وأعلن أن «الجبهة» لا تزال تمتلك عدة صواريخ و«يمكنها استخدامها عندما تريد»، وذلك على الرغم من رفضه الرد على سؤال عن إمكانية قصف العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، معتبراً أن «الأولوية هي لتطهير تيغراي من الغزاة». واتهم آبي أحمد مرة أخرى بالتعاون مع إريتريا في الهجوم على تيغراي، وهو أمر نفته أديس أبابا.

وفي ما يتعلق بفكرة المحادثات مع الحكومة، وهو أمر رفضته إثيوبيا مراراً، قال جبراميكائيل «الأمر يعتمد على المحتوى»، وسيتعين على القوات الإثيوبية مغادرة المنطقة أولاً. وأضاف «الخسائر في صفوف المدنيين كبيرة للغاية»، لكنه نفى أن يكون لديه أي تقدير لعدد الضحايا. وتابع «القوات الإثيوبية تنهب أينما ذهبت. المعاناة تزداد كل يوم. إن ما يحدث عقاب جماعي ضد شعب تيغراي بسبب إيمانه بقادته».

وقال جبراميكائيل، في رسالة نصية إلى وكالة «رويترز» أمس، الإثنين، إن قواته لا تزال تقاتل على مقربة من ميكيلي. وأعلن أنها أسرت بعض الجنود الإريتريين الذين يقاتلون إلى جانب قوات الحكومة الإثيوبية. وقالت المتحدثة باسم رئيس وزراء إثيوبيا بيلين سيوم، لـ«رويترز»، إن الحكومة لا تهتم بالرد على «أوهام عصبة إجرامية». وكانت إريتريا قد نفت أي دور لها في الصراع. وكان جبراميكائيل قد أعلن، أمس، أن «الجبهة» أسقطت طائرة عسكرية وأسرت الطيار واستعادت بلدة أكسوم من قبضة القوات الإثيوبية.

وقال آبي أحمد أمام البرلمان، أمس الإثنين، إن قوات الحكومة الإثيوبية لم تقتل مدنياً واحداً في هجومها المستمر منذ شهر تقريباً على قوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي». وأعلن أن الجيش الإثيوبي لن يدمر عاصمة الإقليم ميكيلي، وذلك بعد أيام من إعلانه السيطرة عليها. وكانت «الجبهة» قد اتهمت القوات الإثيوبية باستهداف المدنيين في الضربات الجوية والقتال البري. ومن الصعب التحقق من ادعاءات الجانبين نظراً لانقطاع الاتصالات الهاتفية والإنترنت عن تيغراي، بالإضافة إلى القيود المشددة على دخول الإقليم منذ بدء القتال في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

من جهة ثانية، نفت الحكومة الإثيوبية، عبر حسابات إعلامية مقربة منها على موقع التواصل الاجتماعي، أن تكون قد منحت البعثة الدبلوماسية التابعة لدولة جنوب السودان 72 ساعة لمغادرة أديس أبابا، فيما اعتبر خلال الساعات الماضية تصعيداً غير مسبوق في توتر العلاقات بين البلدين. وكان التقرير الذي نفته إثيوبيا يتحدث عن غضب حكومة آبي أحمد نتيجة وجود جبراميكائيل في جوبا، عاصمة جنوب السودان. ونشرت مواقع إثيوبية تقارير عن لقاء عقده زعيم «الجبهة» خلال وجوده في جوبا مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال زيارته الأولى من نوعها، السبت الماضي، إلى جنوب السودان، وأن القاهرة أعربت عن كامل دعمها لتيغراي، وهو ما لم تشر إليه أي مصادر مصرية.

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس)